

مجلس الأمن

مؤقت

السنة التاسعة والستون

الجلسة **٧٤٠٢**

الإثنين، ٩ آذار/مارس ٢٠١٥، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دولاتر	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأردن	السيد الحمود
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	تشاد	السيد غومبو
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد وانغ من
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريس مورينو
	ليتوانيا	السيدة ياكوبونيه
	ماليزيا	السيد حنيف
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	نيوزيلندا	السيدة شوالغر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

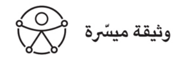
جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين

الاتحاد الأوروبي


1506385 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين

الاتحاد الأوروبي

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة فيديريكا موغيريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأرحب ترحيبا حارا بالأمين العام بان كي-مون، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة بشأن موضوع بالغ الأهمية. بداية، يسرني كثيرا أن أرحب بالسيدة فيديريكا موغيريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية.

لقد أثبت الآباء واضعو ميثاق الأمم المتحد، تمتعهم ببصيرة ثاقبة بتوخيهم منظومة للأمن الجماعي على الصعيد العالمي، تحدد بوضوح مكانا للاتفاقات الإقليمية. واليوم تعمل الأمم المتحدة في مجال الأمن بشكل وثيق وبطرق شتى مع مختلف الهياكل الإقليمية. فها نحن نتقاسم الأعباء ونقدم الدعم ونضطلع بالدور القيادي في العمليات متى طُلِب منا ذلك. وقد أصبحت التحديات بالغة التعقيد، ويصعب على منظمة واحدة أو على فرادى الدول أن تواجهها لوحدها. ومن هنا تنشأ الحاجة إلى الشراكات والابتكار.

وتتسم الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بأنها ذات جذور عميقة. فكلتا منظمتينا تتشاطران القيم نفسها، وتلتزم كلتاهما بالإدارة السلمية والجماعية للمسائل الأمنية بهدف منع نشوب النزاعات. وفي وقت الأزمات المتعددة، فإن من الضروري أكثر من ذي قبل تعزيز هذه الشراكة من أجل السلام وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة. ومن الضروري أكثر من ذي قبل أيضا أن تتغلب أوروبا على خلافاتها والصعوبات الداخلية التي تواجهها إن أرادت أن تظل فعالة في المهام الرئيسية التي تضطلع بها خارج حدودها.

(تكلم بالإنكليزية)

وفي السنوات الأخيرة، قطعت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي أشواطا طويلة في العمل معا من أجل السلام والأمن في جميع أنحاء العالم، غير أننا ما زلنا نواجه صعوبات في تعبئة الجهود في وقت مبكر قبل تدهور الحالة بشكل واضح. ولا تزال المشاركة السياسية الفعالة وعلى وجه السرعة تمثّل أهم عنصر لنجاح جهودنا المبذولة في مجال الدبلوماسية الوقائية. وما زال الاتحاد الأوروبي، الذي ساعد على منع نشوب النزاعات داخل حدوده، يساعد الدول الأخرى على حل خلافاتها سلميا أيضا. وهو جهة فاعلة رئيسية في العديد من المفاوضات الدولية مثل المفاوضات النووية التي تجريها مجموعة ٥+١مع إيران، وعملية السلام في الشرق الأوسط، والحوار بين بلغراد وبريشتينا. ولا يزال دعم الاتحاد الأوروبي للجهود الدبلوماسية التي تبذلها الأمم المتحدة في ليبيا قيّما للغاية. كما أقدر دعم الاتحاد الأوروبي لجهود الوساطة وتمويله لفريق الأمم المتحدة الاحتياطي لخبراء الوساطة.

إن الاتحاد الأوروبي من بين أقوى شركائنا الإقليميين وأجدرهم بالثقة في مجال حفظ السلام، إلى جانب الاتحاد الأفريقي. وقد أدى تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأوروبي لعام ٢٠١٢ لتعزيز دعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام دورا

هاما. ونحن نتطلع إلى العمل مع الاتحاد الأوروبي بشأن متابعة خطة العمل على مدى الأعوام القليلة القادمة.

وتمثل جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي والصومال أمثلة ممتازة على الطابع الشامل والتكاملي للشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. ففي مالي، تتعاون بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تعاونا وثيقا مع بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب و بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في الساحل و مالي. كما نستفيد من القوات التي تساهم بها ١٣ دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي. وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى تتعاون على نحو فعال مع قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي، ونحن نسير على المسار الصحيح للقيام بتسليم المهام على نحو سلس بحلول منتصف آذار/مارس. وتدل هذه التجربة على الإمكانات الهائلة لنشر عمليات بقيادة الاتحاد الأوروبي باعتبارها آليات انتقالية إلى بعثات للأمم المتحدة. وفي الصومال، بناء على التجربة الإيجابية لاستراتيجية الأمن التي وُضعت بدعم من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٣، أَذنَ مجلس الأمن بإجراء عملية تخطيط مشتركة في عام ٢٠١٥. وأتطلع إلى مواصلة جهودنا المشتركة بغية مساعدة الصومال على المضي قدما في الطريق المرسومة في رؤية عام ٢٠١٦.

إن الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لا يعملان في أفريقيا بمفردهما. فشراكة الاتحاد الأفريقي مع المنظمتين ودورها في معالجة النزاعات تشكلان عنصرين رئيسيين في هيكل السلام والأمن في القارة. كما تقوم منظماتنا الثلاث بأدوار هامة في مواجهة تهديد وباء الإيبولا في غرب أفريقيا.

والاتحاد الأوروبي، بقدرات دوله الأعضاء فضلا عن القوام الدائم للمجموعة القتالية التابعة للاتحاد الأوروبي، شريك أساسي أيضا للأمم المتحدة فيما يتعلق بالاستجابة السريعة. وبالنظر إلى جسامة التحديات التي نواجهها، من مسؤوليتنا أن نواصل استكشاف السيناريوهات التي يمكننا فيها استخدام جهودنا المتضافرة. وتقوم منظمتانا هذا العام باستعراضات هامة. فاستعراض عمليات السلام لدينا جار على قدم وساق، وقد شارك الفريق المعني بهذا الاستعراض في مشاورات أوروبية في الشهر الماضي. كما تقوم الدول الأعضاء بتقييم هيكل المنظمة لبناء السلام، وهناك استعراض عُشري للتقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وسيقوم الاتحاد الأوروبي، من جانبه، باستعراضه الشامل للسياسة الأمنية والخارجية لديه.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب مجددا عن تعزيتي لأسر ضحايا الهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخرا في باريس وكوبنهاغن. الإرهاب يتطلب استجابة عالمية وشاملة تحترم حقوق الإنسان ولا تفاقم المشكلة. وإنني أقدر الحوار السياسي الرفيع المستوى بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب وتعاوننا لمنع التطرف العنيف من خلال مبادرات لبناء القدرات في المناطق والبلدان التي تواجه التحديات. كما أعرب عن امتناني للدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية على ما قدمته من مساهمات مالية إلى مبادرات هامة تقوم بها الأمم المتحدة في مجال بناء القدرات على مكافحة الإرهاب. ويجب على الاتحاد الأوروبي أن ينفتح على الشركاء في الخارج والداخل بغية تعزيز السلم والأمن العالميين.

وتلتزم الأمم المتحدة التزاما قويا بالعمل مع الاتحاد الأوروبي وجميع الأطراف الفاعلة الأخرى للمساعدة في ردع ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، الذين يشكلون خطرا داخل أوروبا وخارجها. كما يجب علينا أن نعمل بصورة جماعية على إيجاد تسوية سلمية وسياسية للنزاع في شرقي أوكرانيا، الذي لا يهدد البلد فحسب، وإنما المنطقة الأوروبية قاطبة، بل هو تهديد للسلم والأمن الدوليين. وإذ نقر جميعا

بأنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، فإن عملنا المشترك على مدى الأعوام الماضية وضع أساسا قويا يمكننا بالاستفادة منه و استنادا إليه أن نحقق النتائج لصالح الشعوب التي نخدمها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

أود أن أرحب ترحيبا حارا بالسيدة فيديريكا موغيريني وهي تشارك لأول مرة في أعمال المجلس بصفتها الجديدة. وأعطيها الكلمة الآن.

السيدة موغيريني (تكلمت بالفرنسية): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن في أشهري الأولى بصفتي الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي. وأشكر الرئاسة الفرنسية للمجلس على إتاحة هذه الفرصة لي لمناقشة شراكتنا.

(تكلمت بالانكليزية)

و أود أن أشكر الأمين العام، لا على إحاطته الإعلامية فحسب، بل على صداقته وعلى التعاون الممتاز الذي أقمناه بالفعل خلال هذه الأشهر الأولى.

تنعقد اليوم أول جلسة لمجلس الأمن أشارك فيها بصفتي الجديدة، لكنها خامس جلسة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. ويدل هذا الانتظام على شراكتنا المتزايدة، وأيضا على ما توليه الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي من أهمية لهذه العلاقة.

ففي شباط/فبراير من العام الماضي، اعتمد مجلس الأمن أول بيان رئاسي له (S/PRST/2014/4) بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، مما شجعنا على تعزيز علاقاتنا المؤسسية وشراكتنا الاستراتيجية. ونحن نعلم جميعا مدى اشتداد حاجتنا لهذا الأمر، لاسيما في هذه الأوقات العصيبة. لقد كان العام الماضي عاما صاخبا في العالم. فالآمال في بناء نظام عالمي يتسم بالسلام والتعاون حطمتها الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي، وانتشار الجماعات الإرهابية، والأزمات وآثارها الإنسانية الكارثية، وتفشي أمراض يمكنها القضاء على مناطق برمتها. و لم نستسلم للتحديات؛ بل واجهناها معا. وفي الحالات التي ساد فيها التعاون على التصادم فيما مختلف القوى، بدأت الأمور تتغير في الاتجاه الصحيح.

إن التزام أوروبا بتعددية الأطراف – والأمم المتحدة في صلبها – ينبع من قيمنا ومعتقداتنا. غير أنه إجراء واقعي أيضا. فالتهديدات التي نواجهها لم تكن معقدة للغاية على الإطلاق مثلما هي الآن، كما قال الأمين العام بكل استصواب. وهي تتطلب استجابات معقدة ومُنَسّقَة. لقد انقضى منذ مدة طويلة الزمن الذي كانت تعتقد فيه القوى العظمى أنها يمكنها أن تقسم العالم إلى مناطق نفوذ، وينبغي لنا جميعا أن ندرك ذلك. وقد ازداد عدد الأطراف الفاعلة الإقليمية والعالمية، وما من طرف منها بمفرده يمكن أن يتطلع على نحو واقعي إلى مواجهة التحديات أو الاستفادة استفادة حقيقية من الفرص. ونحن بحاجة إلى التعاون أكثر من أي وقت مضى. فالنظام العالمي الجديد إما أن يكون نظاما متعدد الأطراف، أو لن يكون أصلا.

إننا نعتبر الشراكة الاستراتيجية مع الأمم المتحدة علاقة رئيسية، لكن ينبغي أن أشدد أيضا على ما نوليه من أهمية للشركاء الإقليميين، لاسيما جامعة الدول العربية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأفريقي، ومحاورينا الإقليميين في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وآسيا. وستشكل الشراكات المتعددة الأوجه تحت إشراف مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، الأساس الممكن الوحيد لخطة الأمن العالمي في المستقبل. وبناء على ذلك، سأتناول بضع مسائل أنا على يقين أننا جميعا نضعها على رأس جدول أعمالنا، بدءا بليبيا.

يجب علينا أن نعيد وضع البلد على المسار الصحيح، ولم يبق أمامنا الكثير من الوقت. فليبيا تحتاج إلى بناء دولة موحدة وفعالة، وإلا عمت الفوضى. وعلى غرار المجلس، إننا نؤيد تأييدا قويا الجهود الحثيثة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام ليون للتقريب فيما بين الأطراف. وينبغي للفصائل في ليبيا أن تدرك أن أوروبا والمجتمع الدولي قاطبة على استعداد لمساعدتها على إعادة بناء بلدها بجميع الوسائل الممكنة. والاتحاد الأوروبي مستعد لتقديم جميع أنواع المساعدة، ويرغب في ذلك، بتنسيق قوي ودائم مع الأمم المتحدة ومع أطراف فاعلة إقليمية أخرى، وفي المقام الأول والأخير، مع أصدقائنا الليبيين.

ونحن بحاجة إلى أن تتخذ الفصائل الليبية الخطوة الأولى. وينبغي للقادة السياسيين في ليبيا أن يبذلوا كل الجهود الآن بغية إيجاد الحلول الوسط الضرورية لاغتنام هذه الفرصة الأخيرة في سبيل الاتفاق على حكومة وحدة وطنية انتقالية. وينبغي أن يحدث ذلك في غضون أيام، لا أسابيع، حيث أن الوقت لا يعمل لصالحنا.

ومع تفاقم الأزمة، ينتشر نفوذ داعش لآلاف الأميال بعيدا عن الشام. وبعدم وجود أي سيطرة للدولة على سواحل ليبيا أو حدودها البرية، استطاع المتاجرون في البشر بالفعل تعريض حياة عدد كبير جدا من المهاجرين للخطر. فقد شهدنا آثار الصراع المزعزع للاستقرار في كامل منطقة الساحل ومناطق جنوب الصحراء الكبرى. ومن المهم للغاية تشكيل حكومة وحدة في ليبيا بغية التصدي لجميع المسائل المتمثلة في الإرهاب، وأعمال الهجرة غير المنظّمة، وعدم الاستقرار الإقليمي. وسيكون من المهم بشكل حيوي، أولا وقبل كل شيء، تزويد جميع الليبيين بالأمن وظروف المعيشة اللائقة التي يمكن أن يوفرها بلدهم، والتي يستحقونها بعد العديد من السنوات الصعبة.

بيد أن هذه المشاكل ليست مشاكل ليبية فحسب؛ إنها تعنينا جميعا. لذلك، من مصلحتنا المشتركة ومسؤوليتنا المشتركة الإسهام بكل الوسائل الممكنة، وعلى سبيل الاستعجال، بغرض إيجاد حل لها. وإن التعاون القوي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهو ما قمنا به خلال الأشهر التي عملنا فيها بشأن أزمة ليبيا، أمر حاسم الأهمية. وأتوقع أن يصبح هذا التعاون في الأشهر القليلة المقبلة أكثر حيوية. فالتصدي للإرهاب يعني إغلاق جميع المجالات التي يزدهر فيها التطرف. إنه تحد أمني، بطبيعة الحال، ولكن ينبغي لنا ألاّ ننسى أبعاده السياسية والثقافية. وكما قلت، هزيمة داعش في ليبيا تقتضي التوصل إلى اتفاق سياسي بين الفصائل في البلد. والشيء نفسه ينطبق على سوريا. وهذا هو أحد الأسباب التي جعلت الاتحاد الأوروبي يؤيد تماما جهود الأمم المتحدة لتحقيق السلام. وإن عمل السيد ستافان دي ميستورا بهدف التوصل إلى اتفاقات محلية لوقف إطلاق النار يمكنه أن يمهّد السبيل أمام إيجاد حل سياسي للأزمة. ويحدونا الأمل أن يشكّل الخطوة الأولى في اتجاه مرحلة انتقالية تقودها سوريا بعد سنوات عديدة جدا من إراقة الدماء. وفي الوقت نفسه، الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد السكان المدنيين تقتضي المساءلة ووضع حد للإفلات من العقاب.

إن الاتحاد الأوروبي متحد في دعمه لعمل المجلس، ولاسيما قراريه ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤). وأدعو جميع البلدان إلى تنفيذ هذين القرارين بسرعة مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وسيادة القانون. ونحن نعتقد أن الاستقرار والأمن في الأجل الطويل يترافقان مع احترام حقوق الإنسان والحريات. فاحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني عامل رئيسي لتحقيق السلام والاستقرار ومبدأ توجيهي للاتحاد الأوروبي. وفي اجتماع الأسبوع الماضي لمجلس حقوق الإنسان، أكدت شخصيا على الالتزام القوي

للاتحاد الأوروبي بهيئات الأمم المتحدة وآلياتها لحقوق الإنسان. ليس هناك استقرار بدون ديمقراطية؛ وليس هناك أمن بدون حقوق الإنسان. والاستقرار والأمن لا يمكنهما أن يتواجدا بدون نظام لمحاكمات عادلة، والتزام جدي بتحقيق الحكم الرشيد، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد. فالاستقرار مقابل الديمقراطية أو الأمن مقابل حقوق الإنسان أمران زائفان. وينبغي لنا ألاّ نقع في هذا الشرك على الإطلاق.

ولكن المعركة ضد الإرهاب هي معركة من أجل كسب القلوب والعقول أيضا. فداعش وغيرها من الجماعات الإرهابية تحاول إحياء الصدام الملفّق بين الحضارات. ونحن لن ننسى أن أول ضحايا تلك الهجمات هم من المسلمين — السنّة والشيعة — والعرب، والأفارقة، والآسيويين. وهذا الصدام ليس صداما بين الحضارات؛ وهو ليس قتالا بين الإسلام والغرب. إنه سوء استخدام للدين على نحو إجرامي بغية شن هجمات إرهابية من أجل امتلاك السلطة.

وكما ندرك جميعا، فإن داعش جيدة في مجال الدعاية. ونحن بحاجة إلى مواجهة دعايتها في بلداننا وخارجها على حد سواء. ونحن بحاجة إلى العمل على مواجهة تحدياتنا الأوروبية عندما يتعلق الأمر بالتكامل، والفرص، والحوار، والاحترام. ونحن بحاجة إلى مزيد من العمل مع شركائنا خارج أوروبا. وسوف نتابع نتائج مؤتمر قمة واشنطن العاصمة بشأن مواجهة التطرف العنيف، ولاسيما من خلال تعزيز التعاون الذي يشمل التعليم عن طريق زيادة العمل مع المجتمعات المحلية، وبخاصة في منطقة القرن الأفريقي، حيث نخطط لجلستنا العامة السنوية للفريق العامل المعني بمنطقة القرن الأفريقي التابع للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، التي ستنعقد في أوغندا في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ آذار/مارس هذا العام.

وإننا نقف على أهبة الاستعداد لتيسير المزيد من أشكال الحوار، بما في ذلك إمكانية إنشاء مائدة مستديرة تضم الشخصيات البارزة من أوروبا والعالم الإسلامي، بغية تشجيع التبادلات الفكرية وتعزيز الحوار بشأن جذور الإرهاب في مجتمعاتنا وتداعياته. وبالنسبة إلى التعليم، سيستضيف الاتحاد الأوروبي اجتماعا للخبراء الإقليميين في أوائل الصيف من أجل إشراك شبكة الاتحاد الأوروبي في مجال الوعي إزاء التطرف، وسنستكشف مع الأمم المتحدة الخيارات لاستضافة حدث جانبي رفيع المستوى خلال الدورة السبعين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر، بغرض تعزيز رسالة توطيد الشراكات العالمية في مجال مكافحة التطرف العنيف.

ونحن نعلم جميعا كيف أن الحرب، والإرهاب، والفقر، أمور تجبر ملايين الناس على مغادرة أوطانهم بحثا عن مستقبل أفضل. وإننا بحاجة إلى مواجهة ظاهرة الهجرة في إطار العديد من المجالات — المعونة الدولية، وإدارة الأزمات، ومراقبة الحدود، والتكامل، والإدماج الاجتماعي. ويتعين معالجة جميع هذه المسائل على نحو فعال، وإنما هناك شيء واحد ينبغي ألاّ ننساه أبدا؛ إنه مسألة الأرواح البشرية — أي إنقاذ الأرواح البشرية.

ولا يسعنا أن نسمح لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، مهد الحضارات الألفية، بأن تتحول إلى مقبرة لعشرات آلاف الناس الأبرياء. وأنا أعمل إلى جانب زملائي المسؤولين عن الشؤون الداخلية والهجرة على تعزيز قيام تعاون أعمق بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بغية إيجاد الحلول السياسية والتنفيذية لمنع وقوع المزيد من المآسي. وفي الوقت نفسه، نعكف على تكثيف الجهود لدعم عمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، ويجب علينا أن نتضامن بشكل جماعي للقيام بواجبنا تجاه توفير احتياجات اللاجئين وطالبي اللجوء. وهناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به من أجل ضمان أن يكون اللاجئون موضع ترحيب

في مجتمعاتنا. ويجب توفير الفرصة لهم جميعا من أجل تحقيق سعادتهم، والإسهام في تنمية المجتمعات الجديدة.

إن قيم التماسك الاجتماعي، والتضامن، وحماية حياة الإنسان تكمن في صميم المشروع الأوروبي. ولا يسع الاتحاد الأوروبي أن يفشل في هذا الاختبار، ولكننا لن ننجح فيه أبدا لوحدنا. والتصدي للهجرة غير المنظمة ليس مجرد مهمة أوروبية؛ إنه مسؤولية نقوم بتشاطرها. فبلدان المنطقة تبذل بالفعل جهودا تستدعي الدعم الدولي، بدءا من الأردن، ولبنان، وتركيا، وتونس، والعديد من بلدان الاتحاد الأوروبي. ويسعني أن أضمن القيام بدورنا، وسنقوم بما هو أكثر من ذلك، ولكننا نحتاج إلى وقوف جميع البلدان في وجه هذا التحدي. هناك مصلحة مشتركة وواجب أخلاقي مشترك، حيث نحتاج إلى العمل معا من أجل استقرار المناطق التي تواجه تهديدات رهيبة في عالمنا.

يوم أمس في كيدال، أدى هجوم بالصواريخ على مخيم تابع لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي إلى مقتل طفلين من مالي وجندي تشادي من جنود حفظ السلام، وإلى جرح ١١ من قوات حفظ السلام و٣ مدنيين. وقبل ما لا يزيد على يومين، أودى هجوم إرهابي في باماكو بحياة العديد من الأشخاص، بمن فيهم ضابط أمن من الجنسية البلجيكية يعمل ضمن وفد الاتحاد الأوروبي في مالي. إن هذه الأعمال تزيد من عزمنا على المساعدة في مكافحة الإرهاب في المنطقة بأسرها، وابرام اتفاق لتحقيق السلام في باماكو. وفي مالي، يقوم الاتحاد الأوروبي بتوفير بعثات لتدريب المدنيين والعسكريين على حد سواء بهدف إعادة بناء القوات المسلحة وإعادة تدريبها. وهذا جزء من استراتيجية متماسكة متوسطة الأجل لبناء القدرات الوطنية الأفريقية، مما يمكّنها من أن تحل محل عملية الأمم المتحدة لدعم السلام في الوقت المناسب.

ويسرني أن بعثة من مجلس الأمن ستسافر إلى أفريقيا في وقت لاحق من هذا اليوم، لأن التعاون بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة هام بالنسبة إلى تحقيق الاستقرار الإقليمي، ولدينا شراكات طويلة الأمد مع كلتا المنظمتين. وفي ميدان الأمن وعمليات دعم السلام، تتداخل هذه الشراكات بصورة متزايدة، وقد حان الوقت للتفكير في كيفية عمل هذا التعاون الثلاثي، وكيفية عمله على نحو أفضل. ومثلما أعيد تأكيده خلال مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي-أفريقيا الذي انعقد في بروكسل في نيسان/أبريل ٢٠١٤، يلتزم الاتحاد الأوروبي بدعم الجهود التي تبذلها أفريقيا من أجل إدارة أمنها. وقد أيدنا هيكل السلام والأمن الأفريقي منذ البداية، ونهدف إلى تقديم المساعدة العملية على جميع المستويات — الوطنية والإقليمية والقارية — تمكينا لتنفيذه.

وينفق الاتحاد الأوروبي أمواله حيثما يجب. ففي السنوات العشر منذ عام ٢٠٠٤، قدّم الاتحاد الأوروبي ١,٢ بليون يورو دعما لعمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي من خلال مرفق السلام في أفريقيا. وإجمالا، تم حتى الآن نشر ١٦ بعثة وعملية للسياسة المشتركة للأمن والدفاع في القارة الأفريقية، مما وفر دعما عمليا وحقق نتائج ملموسة في عدد من البلدان الهشة أو بلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الأزمات.

وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، تعمل قوة الاتحاد الأوروبي، في إطار الولاية التي أذن بها هذا المجلس، عن كثب مع كل من بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، لتوفير الحماية الحيوية الأهمية للسكان المدنيين في بانغي.

وفي الواقع، نرى أن تعاوننا مع الأمم المتحدة في التخطيط لتلك البعثة والاضطلاع بها نموذجي.

وقبالة القرن الأفريقي، ساعدت العملية أطلنطا في إبعاد القراصنة من البحار.

غير أنه لمنع نشوب النزاعات، ليس هناك أفضل من حكومة تتسم بالشفافية وتخضع للمساءلة ويشعر في ظلها جميع المواطنين والمجموعات بأنها ممثلة وتحظى بالحماية، وأنه يجري الاستماع إلى شواغلهم وتراعى احتياجاتهم، فضلا عن الترحيب بمشاركتهم النشطة. ومن ثم، فإن جهود الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة الرامية إلى تشجيع الحكم الرشيد، ومكافحة الفساد، والاحترام الكامل للحكم الدستوري، تشكل اللبنات الأساسية لمنع وقوع الأزمات.

ومن خلال التعاون القوي بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، يمكننا الجمع بين جهودنا لإحداث أكبر تأثير ونحن نواجه التحديات الفورية وبناء القدرات لمعالجة الأسباب الكامنة في إطار منظور شامل وطويل الأجل. وفي هذا العام، لم يكن على أفريقيا التعامل مع الأزمات والصراعات وحدها، ففي الأسبوع الماضي في بروكسل، أرسلنا رسالة أمل وأيضا مفادها استمرار التصميم على مكافحة فيروس الإيبولا. ولن تتوقف هذه المكافحة حتى نرى نهاية المرض وتعافي البلدان والمجتمعات المحلية المتضررة. وهي مكافحة قائمة على التعاون والشراكة والثقة وملكية الاستجابة، لا سيما في المجتمعات المحلية. وإنها مكافحة تضطلع بها أساسا شعوب البلدان الثلاثة الأشد تضررا وسلطاتها في غرب أفريقيا. كما أنها جهد جماعي إلى حد كبير. وكان الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة حاسم الأهمية بالنسبة لنا جميعا، نظرا لأن لديها الخبرة والقدرة التنظيمية العالمية. وأود أن أشيد بالأمين العام بان كي-مون على عمله في تعبئة الدعم الدولي، وقد كان دوره هاما للغاية، وسيظل كذلك.

وإذ نركز على الحدود الجنوبية لأوروبا والبلدان المجاورة إلى جنوبنا، علينا أن نواجه أيضا الأحداث في الجزء الشرقي من قارتنا. إن ما حدث في أوكرانيا على مدار العام الماضي يشكل أخطر أزمة في أوروبا منذ حروب البلقان. وأود أن أضيف هنا أن منطقة البلقان توفر لنا جميعا، اليوم، الأسباب التي تدفعنا إلى التفاؤل والاعتزاز. وبعد مضي ٢٠ عاما بالضبط على ما شهدته سريبرينيتسا، فإن بوسعنا أن نرى كيف يمكن استمرار عملية السلام والديمقراطية والتكامل الإقليمي إذا ما استثمرنا فيها.

غير أن تحقيق الحل المستدام في أوكرانيا اليوم أمر مُلحٌّ لأسباب شتى، وبالأخص ارتفاع عدد القتلى والأثر الإنساني للنزاع. ولا ريب أن تكلفة تلك الأزمة في الأرواح البشرية هائلة، إذ قتل ما يقرب من ٦٠٠٠ شخص في حين يزيد عدد الجرحى على ذلك. وعلينا ألا ننسى أيضا عدد اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا. وفي غضون ذلك أصبحت قواعد القانون الدولي المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة تواجه تحديا. ولا يمكن أن يستمر ذلك كله دون التصدي له. ويدين الاتحاد الأوروبي ضم شبه جزيرة القرم وسيفاستوبل بصورة غير شرعية، بوصفه انتهاكا للقانون الدولي. وهذا هو أيضاً موقف الأمم المتحدة، على النحو المعرب عنه في قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٨ لعام ٢٠١٤.

وأود أن أؤكد على أهمية الأمم المتحدة. وقد كان من المهم أيضا أن يقرّ مجلس الأمن مجموعة التدابير المعتمدة في مينسك في ١٢ شباط/فبراير. ولا يزال وقف إطلاق النار هشا وينبغي عدم ادخار أي جهد للحفاظ على استمراره، ولا يشكّل سحب الأسلحة الثقيلة سوى الخطوة الأولى. إن التنفيذ السريع والكامل لجميع نقاط اتفاقات مينسك من قبل جميع الأطراف أمر هام من أجل التوصل إلى حل سياسي دائم للنزاع.

وسوف نواصل دعم تنفيذ اتفاقات مينسك، ولا سيما من خلال المساهمات العينية والمالية لصالح بعثة الرصد الخاصة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأنا على اتصال مستمر مع الأمين العام للأمم المتحدة، فضلاً عن الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون، السيد لامبرتو زانيير، لضمان فعالية الدعم المقدم من كل منا وتنسيقه تنسيقاً جيداً. ونحن ممتنون أيضاً لمختلف وكالات الأمم المتحدة على تنسيق الجهود الإنسانية الدولية وعلى إبلاغها النزيه عن حالة حقوق الإنسان.

إن سياستنا تجاه أوكرانيا واضحة كل الوضوح - فنحن نريد إنهاء النزاع مثلما نرغب في الحفاظ على السلامة الإقليمية لأوكرانيا. ولكن علينا أيضا أن نتأكد من أن تصبح أوكرانيا دولة قادرة على الاضطلاع بوظائفها وأن تحترم تطلعات شعبها. وكل من يود السعي نحو بلوغ تلك الأهداف، سيجد أبواب أوروبا مفتوحة على مصراعيها أمام التعاون. لقد بنيت أوروبا على مبدأ التعاون داخل حدودها ومع جيراننا على السواء، ونود أن نحافظ على ذلك بوصفه المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه سياساتنا. إن العالم المعقد والمثقل بالنزاعات الذي نعيش فيه يحتاج إلى المزيد من التعاون في كل مكان.

وينبغي ألا تلهينا الأزمات الأخيرة عن عملية السلام في الشرق الأوسط. ودعونا لا ننسى أن هناك حربا أخرى كانت تدور رحاها في غزة قبل أقل من ستة أشهر. وينبغي لنا جميعا أن نبذل أقصى جهودنا بغية استئناف عملية السلام. والبديل عن السلام ليس الوضع الراهن. وإذا لم نضمد الجراح، سيزداد الأمر سوءا، وإذا لم نفعل شيئا، ستندلع المزيد من أعمال العنف، ونحن بحاجة إلى العمل. لذلك السبب، كانت أول زيارة لي بصفتي الممثلة السامية إلى غزة والقدس وتل أبيب ورام الله في الشرق الأوسط. وأوروبا مستعدة للنهوض بنصيبها من المسؤولية في استئناف العملية، ولذلك أخذنا زمام المبادرة باستضافة اجتماع المجموعة الرباعية قبل بضعة أسابيع في أوروبا - وهو الاجتماع الأول خلال سنوات على مستوى كبار المسؤولين. ويتعين علينا إعادة تهيئة الإطار الدولي الذي يمكن أن يفضي إلى حل. وجميعنا يعلم أن السبيل الوحيد إلى تسوية النزاع من خلال اتفاق بين الأطراف ينهي الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، هو الذي ينهي جميع المطالبات ويلبي تطلعات كلا الجانبين.

ولا يوجد أي حل آخر غير الحل القائم على وجود الدولتين، حيث تعيش دولة إسرائيل جنبا إلى جنب مع دولة فلسطين الآمنة والمستقلة والديمقراطية ذات السيادة والقابلة للحياة، في سلام وأمن واعتراف متبادل. ونحن نعرف أيضا أننا بحاجة إلى تيسير إطار إقليمي يمكن أن يدعم التوصل إلى حل. ومن قلب الأزمات الإقليمية الحالية، تتاح لنا فرصة إعادة تعريف للتوازن الذي سيكون سلميا للجميع، ولكن علينا أن نبدأ بالعناصر الأساسية: يتعين علينا حماية إمكانية تحقيق الحل القائم على وجود الدولتين. وينبغي لإسرائيل أن تجدد التزامها بوقف بناء جميع المستوطنات في الضفة الغربية، وأن تستأنف تحويل إيرادات السلطة الفلسطينية، تماشيا مع التزاماتها. وينبغي للفصائل الفلسطينية أن تنحي تنافسها جانبا بهدف الانتقال نحو تحقيق مصالحة وطنية حقيقية، واستعادة السيطرة الحكومية في غزة.

وكما ذكرت سابقا، قمت بزيارة غزة قبل بضعة أشهر. وتجب المعالجة العاجلة للحالة الإنسانية التي يواجهها سكان قطاع غزة. ويجب أن تستعاد الهياكل والخدمات الأساسية. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتبرعات المعلنة من أعضاء المجتمع الدولي لإعادة إعمار قطاع غزة؛ ومن الضروري أن يتم الوفاء الآن بتلك التعهدات على سبيل الاستعجال. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى تغيير جذري في الحالة السياسية والأمنية والاقتصادية في غزة، بما في ذلك إنهاء الحصار ومراعاة الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل.

وينبغي استئناف المفاوضات المباشرة بين الطرفين في أقرب وقت ممكن. ويجب أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤوليته في تيسير استئناف المفاوضات. ونحن على استعداد للقيام بدورنا. ويجب أن تضاعف المجموعة الرباعية جهودها لتيسير استئناف عملية السلام، وأن تتواصل، عند القيام بذلك، مع جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما في المنطقة، للتأكد من دعم وتأييد جميع الجهات الفاعلة الرئيسية للدفع من أجل السلام. واسمحوا لي في هذا السياق أن أذكّر بأن مبادرة السلام العربية لا تزال حجر الزاوية لأي سلام في المستقبل.

وتعزز الاضطرابات الإقليمية من الشعور بالإلحاح. وحيث يقوم تنظيم داعش بتهديد حدودنا وحدود وسيادة الدول القائمة، تتاح لإسرائيل وفلسطين الفرصة للاعتراف المتبادل بحدودهما، وحقهما في توفير الأمن. إن تحقيق السلام في الأماكن المقدسة يمكن أن يبعث بأكثر الرسائل صدى ضد التطرف في المنطقة والعالم أجمع.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط والتعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، لا يمكننا أن ننسى دور الاتحاد الأوروبي - ودوري الشخصي - بصفتي ميسّرا في المحادثات مع إيران. إن هدفنا طموح، وفي الوقت نفسه واقعي جدا: فنحن بحاجة إلى التوصل إلى اتفاق يلبي تطلعات إيران المشروعة إلى برنامج نووي سلمي، وكذلك يضمن أمن المنطقة والعالم أجمع.

والاتفاق الممكن والوحيد هو الذي يكفل الطابع السلمي المحض لبرنامج إيران النووي. ولا يزال هناك عمل يجب القيام به، وستكون الأسابيع المقبلة أسابيع حاسمة. ولكننا لم نكن قط أقرب إلى ما يمكن أن تكون نقطة تحول في تاريخ علاقة إيران مع الغرب ومع المنطقة. وينبغي لنا ألا نضيع هذه الفرصة التاريخية.

وقبل أن أختتم بياني، اسمحوا لي أن أتطلع إلى ما قد يحمله لنا المستقبل. إن ٢٠١٥ عام حافل بالنسبة للأمم المتحدة؛ ليس لمجرد احتفالها بالذكرى السنوية السبعين لتأسيسها فحسب، بل لأنه سيشهد أيضا عمليات بالغة الأهمية تبلغ نهايتها وعمليات جديدة أخرى تنشأ - تلك العمليات التي ستحدد جدول الأعمال العالمي لعقود قادمة، ستؤثر نتائجها على الأمن العالمي لجيل وربما أكثر.

ونحن الآن في خضم المناقشات بشأن جدول أعمال ما بعد ٢٠١٥. وينبغي لنا المناداة بجدول تحولي حقاً. ويجب أن يعالج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة بطريقة متوازنة، وفي كل مكان في عالمنا هذا. فالمجتمعات السلمية والتحرر من العنف عنصران أساسيان، ولن يتأتى السلام من دون التنمية واحترام حقوق الإنسان. وفهم هذا الارتباط ينبغي أن يجعلنا أكثر التزاماً بدعم جهود الأمين العام من أجل اعتماد نهج تحولي وشامل حقاً للقضاء على الفقر والتنمية المستدامة في العام الحالي.

ويصادف هذا العام أيضاً حلول الذكرى السنوية العشرين لإعلان بيجين والذكرى السنوية الخامسة عشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وهذه فرصة فريدة بالنسبة لنا جميعاً لدعم الأمم المتحدة في عملها من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات ومكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة. ويسرني أنني قد حضرت للتو الجلسة الافتتاحية للدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة.

هذه سنة مهمة، أيضا، لعملنا المشترك من أجل السلام. فعندما ينهار السلام، يجب أن نكون مستعدين وقادرين على التصرف بشكل حاسم، وبسرعة في أحيان كثيرة. وغالباً ما تكون الأمم المتحدة مطالبة بأن تتولى القيادة. ونتيجة ذلك تزايد الطلب دوماً على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولابد للأمم المتحدة من مواءمة استجاباتها للأزمات التي

تزداد تعقداً على الدوام ويتورط فيها عدد كبير من أصحاب المصلحة من غير الدول على نحو متزايد. لقد تغيرت النزاعات، وبالتالي، يجب أن تتغير وسائل الاستجابة لها.

والاتحاد الأوروبي يدعم بالكامل استعراض عمليات السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، الذي أطلقه الأمين العام في العام الماضي. فهذا الاستعراض يأتي في الوقت المناسب كما أنه ضروري للغاية. ونتطلع إلى مجلس الأمن للاضطلاع بالدور الريادي على النحو الوارد في الميثاق. والعالم يتوقع من مجلس الأمن أن يتصدى بحزم وفي حينه للأزمات التي نواجهها.

واتحادنا، الاتحاد الأوروبي، مبني على نفس القيم ونفس الرؤية لنظام عالمي تعاوني التي أفضت إلى إنشاء الأمم المتحدة قبل ٧٠ عاماً. وفي غضون ٧٠ عاماً، تطورت التهديدات التي يتعرض لها السلام بشكل مستمر، وبالتالي يجب أن نتطور نحن أيضاً. أدواتنا تحتاج إلى تحديث بغية مواجهة التحديات الجديدة. ولكن آمالنا وتطلعاتنا – لإنقاذ الأجيال المقبلة من الحرب، والكفاح من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتعزيز التقدم الاجتماعي – مازالت على حالها. والاتحاد الأوروبي واثق من أنه يمكن أن يضطلع بدور أساسي في العمل من أجل مستقبل أكثر سلاماً. ونحن نلتمس تعاون الآخرين في العالم، بقيادة الأمم المتحدة. ولن تنجح إلا إذا أدى كل منا دوره. لن تنجح إلا إذا كانت الأمم في عالمنا متحدة حقاً.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة موغيريني على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أشكر الأمين العام على بيانه. وأشكر الممثلة السامية على إحاطتها الإعلامية المفصلة.

عندما أدلي ببيان باسم إسبانيا عادة، أعرب في البداية عن تأييدي الكامل للبيان الذي يدلي به ممثل الاتحاد الأوروبي، وهو يلي البيانات التي يدلي بها أعضاء مجلس الأمن عادة. أما في هذه المناسبة، فقد سبق بيان الاتحاد الأوروبي بياني، وأود أن أقول إنني أؤيد تماماً وبكل حماس البيان الذي أدلت به الممثلة السامية للتو في زيارتها الأولى لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

والاتحاد الأوروبي، كما قالت الممثلة السامية، مجتمع قيم ومبادئ– القيم والمبادئ المكرسة قبل نحو ٧٠ عاماً في ميثاق الأمم المتحدة والتي نتشاطرها بالكامل. تلك القيم والمبادئ يعتنقها العديد من المنظمات الإقليمية. وأود القول إن القيمة الأساسية المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وجميع هذه المنظمات الإقليمية، والأمم المتحدة– بطبيعة الحال، هي بالضبط صون السلم والأمن الدوليين.

فالعلاقة القائمة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي مرت بمعلمين رئيسيين، أولهما الإعلان المشترك لعام ٢٠٠٣، ومؤخراً، اعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2014/4 في عام ٢٠١٤. والعلاقة بين المنظمتين مثمرة وإيجابية للغاية. وهناك أمثلة كثيرة واضحة جداً للتعاون الفعال والبعيد الأثر، ولكن سأكتفي بمثالين. أولاً، البعثات المدنية والعسكرية للاتحاد الأوروبي، وخصوصا تلك القائمة في حالات تشهد إجراء عمليات مشتركة؛ ثانياً، كل المجالات التي يوفر فيها الاتحاد الأوروبي المساعدة في مجالي التدريب والمعدات. وبوسعي أن أقول إن الاتحاد الأوروبي ومجلس الأمن والأمم المتحدة يسعون باستمرار للعمل معاً، وأود أن أشدد على العمل الفعال لوفد الاتحاد الأوروبي وفريقه لتحقيق تلك الغاية.

وتطلعاً للمستقبل، أود أن أركز على اثنين من التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في عملهما المشترك. أولاً، أعتقد أن هناك حاجة لمواصلة تحسين آليات الاستجابة

السريعة. ثانياً – وهذا أمر أساسي تماماً – قيام تعاون ثلاثي بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وأصدقائنا الأفارقة في الاتحاد الأفريقي.

لقد أسهبت الممثلة السامية في تناولها للأزمات العديدة التي تؤثر على عالمنا اليوم. وسأتطرق إلى قليل منها بإيجاز شديد لأنها قالت كل ما يمكن أن يقال، وأنا أؤيد ما قالته تماماً. وأود أن أقول ببساطة إنني أتفق معها أن عملية السلام في الشرق الأوسط يجب أن تنجح، ولذلك، فإننا نؤيد تعيين ممثل سام للاتحاد الأوروبي في هذا الصدد. وفيما يتعلق بإيران، فإنني أتفق تماماً مع ملاحظاتها؛ يجب أن نتأكد من أن إيران يمكنها استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وأن جيرانها في المنطقة يمكنهم أن يعيشوا في سلام تماماً. وإسبانيا تترأس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، وبصفتي رئيساً لها أؤكد للمجلس أنني أقدر للغاية الالتزام الشخصي للممثلة السامية بالملف الإيراني.

فيما يتعلق بليبيا، وكما قالت الممثلة السامية، فإن هذه المسألة تشكل تهديداً واضحاً للسلام والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي. وهدفنا الأسمى أن يتمكن الشعب الليبي من العيش في سلام. فالشعب الليبي الصديق هو الضحية الرئيسية لأي أزمة في ليبيا. ولذلك، نرحب بما ذكرته الممثلة السامية من أن الاتحاد الأوروبي لن يدخر جهداً في إعادة بناء ليبيا ودعم العملية السياسية هناك، ونثني في هذا السياق على جهود برناردينو ليون، الذي ندعمه تماماً.

أما بالنسبة لأوكرانيا، فلابد لنا من الحيلولة دون تعرض سكانها لمزيد من المعاناة. وأعتقد أن هناك سيناريوهات واضحة لما قبل وبعد اتفاقات مينسك المبرمة في ١٢ شباط/فبراير. ولاحقاً، كانت هناك أيضا سيناريوهات ما قبل وبعد مباركة مجلس الأمن لاتفاقات مينسك، مما يسمح للمجلس بمراقبة الأزمة الأوكرانية عن كثب. ومن الواضح أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تؤدي دوراً هاماً بدعم من الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أتطرق إلى أفريقيا بصورة أوسع نطاقاً، لأن أفريقيا وأوروبا تتقاسمان تحديات مشتركة حقاً، مثل المعارك ضد الإرهاب والفقر والتطرف والقرصنة. الكثير منها تحديات مشتركة للأفارقة والأوروبيين على السواء، لأن أوروبا لا يمكن أن تقبل أن تكون أفريقيا في أزمة. ولذلك، فإننا نقدم الدعم دائماً، وإسبانيا ستدعم التنمية والسلام والازدهار في القارة الأفريقية دائماً. ونحن نؤيد مفهوم أن يكون الأفارقة دائما سادة مصيرهم عندما يتعلق الأمر بتسوية الأزمات من خلال الاتحاد الأفريقي والمنظمات الدولية ودون الإقليمية في القارة. وعليه، نرحب بشكل خاص بدعم الاتحاد الأوروبي لتفعيل هيكل السلم والأمن الأفريقي، وإنشاء القوة الإفريقية الجاهزة والآليات الأفريقية للإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات. والاجتماع المشترك الأخير للسفراء أعضاء لجنة الشؤون السياسية والأمن التابعة للاتحاد الأوروبي ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي كان خير مثال في هذا الصدد.

وفي الختام، وكما يتجلى تماما في بيان الممثلة السامية، يضطلع الاتحاد الأوروبي، من خلال سياسته المشتركة في مجال الأمن والدفاع، بالعمل الدؤوب لتحقيق السلام والأمن الدوليين في المناطق نفسها التي يعمل المجلس فيها. ويجب أن يستمر تعاوننا المشترك لإحراز التقدم، ويجب تعزيزه على أساس القيم الأساسية التي نتشاطرها: احترام القانون، وحقوق الإنسان، والمساواة والتنمية الشاملة لجميع الأشخاص والدول. وإسبانيا، بوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي، ستدافع عن هذه المبادئ قبل كل شيء.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على البيان الذي أدلى به هذا الصباح، واسمحوا لي أن انضم إلى الآخرين في الترحيب

بالممثلة السامية موغيريني في نيويورك لاطلاعنا اليوم على آخر المستجدات، في إحاطة إعلامية هي الأولى من بين إحاطات إعلامية عديدة، على ما آمل.

في البداية، أود أن أتقدم بالتعازي نيابة عن المملكة المتحدة لأسر القتلى والجرحى في الهجومين الإرهابيين اللذين وقعا في مالي خلال عطلة نهاية الأسبوع، حيث سقط حفظة للسلام تابعون للأمم المتحدة، وموظفون من الأمم المتحدة، وموظفون من وفد الاتحاد الأوروبي.

إن أهمية تعاون الأمم المتحدة مع الاتحاد الأوروبي وسائر المنظمات الإقليمية وقيمة هذا التعاون لا تحتاجان إلى برهان. ففي عام ١٩٤٥، شجّع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة تحديدا على أن تؤدي الترتيبات الإقليمية دورها في التسوية السلمية للمنازعات المحلية، وعملت السنوات السبعون التي تلت ذلك على تنفيذ هذه الرؤية.

لقد نشأ الاتحاد الأوروبي، تماما مثل الأمم المتحدة نفسها، كنتيجة مباشرة للحرب العالمية الثانية. فبناء روابط أوثق بين بلدان الاتحاد الأوروبي لتعزيز التفاهم والتعاون المتبادلين قد أدى إلى قيام أوروبا أكثر أمنا، الأمر الذي سبّب زيادة الرخاء لمواطني الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وأصداء المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة واضحة المعالم في هذا التقدم. فكلتا المنظمتين تناصران حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والتنمية، والتسوية السلمية للمنازعات. ومن بين أمور أخرى كثيرة، يُبرز اليوم الدولي للمرأة، الذي تم الاحتفال به أمس، الدور الذي تؤديه المرأة في تحقيق السلام والأمن الدوليين، وهي مسألة أخرى تشدد كلتا المنظمتين عليها بوجه خاص.

ومن خلال الدفاع عن تلك القيم، تساهم كلتا المنظمتين في صون السلم والأمن الدوليين. وهذا واضح في الصومال، حيث ساعدت بعثة تابعة للاتحاد الأفريقي، بدعم لوجستي ومالي من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، على دحر حركة الشباب، وسمحت بعودة ظهور الحكومة الصومالية الشرعية التي تعمل لصالح الشعب الصومالي. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، ساعدت قوة تابعة للاتحاد الأوروبي على تيسير عملية الانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى بعثة للأمم المتحدة. ويدعم الاتحاد الأوروبي أيضا بنشاط بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في مالي.

إن دعم الاتحاد الأوروبي لعمليات الانتقال قد عمل بنجاح في الاتجاه المعاكس أيضا. فقوة الاتحاد الأوروبي في البوسنة أخذت مكان بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام هناك، وهي تدعم الاستقرار في ذلك الجزء من أوروبا، وتسمح لشعب البوسنة بأن يختار مستقبله بنفسه. واستمرار وجود عملية ألثيا التابعة لقوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي، في إطار ولاية بموجب الفصل السابع من الميثاق، أمر حيوي لمنع أي عودة إلى الانقسامات العرقية العنيفة التي ابُتليت بها المنطقة ذات مرة.

وبصرف النظر عن عمليات حفظ السلام، فإن قيادة الاتحاد الأوروبي لمفاوضات مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ مع إيران بشأن الملف النووي لهي مثال قوي آخر على كيفية قيام تعاوننا بالمساعدة في مكافحة انتشار الأسلحة النووية والحفاظ على السلام والأمن الدوليين. واقترابنا من التوصل إلى اتفاق يعود في جزء كبير منه إلى الجهود الدبلوماسية التي بذلتها الممثلة السامية السابقة للاتحاد الأوروبي كاثرين أشتون، وآمل أن نتوصل قريبا إلى نتيجة ناجحة للمحادثات تحت إشراف الممثلة السامية موغيريني.

ويقوم الاتحاد الأوروبي أيضا بدعم جهود الأمم المتحدة في ليبيا، وهو يقود الحوار بين بلغراد وبريشتينا.

وبينما يستطيع الاتحاد الأوروبي أن يدعم الأمم المتحدة، وهو يدعمها بالفعل عن طريق عدد من السبل، هناك حالات تكون الأمم المتحدة فيها عاجزة عن اتخاذ إجراءات بسبب

موقف بعض أعضاء المجلس. وفي مواجهة هذه الحالات، يظل بإمكان الاتحاد الأوروبي أن يتكلم علنا ويتصرف استنادا للقيم المشتركة التي ذكرتها. هذا هو الحال بصفة خاصة في ما يتعلق بالوضع في أوكرانيا. فعندما فشل المجلس في إدانة ضم روسيا لشبه جزيرة القرم في العام الماضي على نحو غير شرعي، وجّه الاتحاد الأوروبي رسالة واضحة بما تخلّفه من عواقب جليّة على روسيا. وفيما زادت روسيا دعمها للانفصاليين في شرق أوكرانيا وتصاعدت أعمال العنف هناك، عزز الاتحاد الأوروبي نظامه المتعلق بالجزاءات. وبينما بدأ اقتصاد أوكرانيا يعاني، قدّم إليه الاتحاد الأوروبي دعما ماليا كبيرا. وبإبرام اتفاقات مينسك، بات من الممكن وضع نهاية للأعمال العدائية، ولكن ثمة حاجة إلى التحقق من تنفيذها ورصده بفعالية من جانب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إذا أُريد لإعادة بناء الثقة أن تتحقق.

وقد أثبت التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة قيمته في العديد من المناسبات. وستستمر المنظمتان في العمل معا، استكمالا للجهود بينهما، ومن ثم تعزيزا لمقاصد الميثاق ومبادئه.

السيد غسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): يثني وفدي، مع الشكر، على الرئاسة الفرنسية لعقد هذه الإحاطة الاعلامية بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. ونحن نشكر الأمين العام على الملاحظات التي أدلى بها صباح هذا اليوم. واسمحوا لي أن أرحب ترحيبا حارا بالسيدة فيديريكا موغيريني، الممثلة السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي. ونشكر السيدة موغيريني على إحاطتها الاعلامية الشاملة جدا، لاسيما بشأن التحديات العالمية التي نواجهها في العالم اليوم، والتعاون المتعدد الأوجه بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

من الثابت تماما أن التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية يعزز الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ومنع نشوب الصراعات، واستعادة الاستقرار في حالات ما بعد الصراع. وينص الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة على إطار مشاركة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في المسائل المتصلة بالسلام والأمن الدوليين تحت سلطة مجلس الأمن. فهذه المنظمات تكمّل عمل الأمم المتحدة بالترافق مع مزايا نسبية، فتعمل على توفير المعرفة بالمسائل الإقليمية المحددة، والفهم الأفضل لأسباب الصراع.

إن التحديات الأمنية الراهنة تتطلب تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في إدارة الأزمات، ومنع نشوب الصراعات، والوساطة، وعمليات حفظ السلام، وحل النزاعات، وبناء السلام، وهي أمور لا يكون باستطاعة أي بلد أو منظمة القيام بها على نحو انفرادي. لذلك، ننوّه بالتزام الاتحاد الأوروبي بتعددية الأطراف. فتعاونه مع الأمم المتحدة، من حيث التركيز والنطاق، دليل واضح على ذلك.

وتقدّر أنغولا عظيم التقدير الاستراتيجية المشتركة لأفريقيا والاتحاد الأوروبي، وخارطة الطريق التي اعتمدت في مؤتمر القمة الأوروبي الأفريقي الرابع، الذي انعقد في بروكسل خلال نيسان/أبريل ٢٠١٤، والذي وفّر الإطار الطويل الأمد للعلاقات بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي، بحيث يجري تنفيذه على أساس الأولويات المحددة معا، بما في ذلك السلام والأمن، والحكم الديمقراطي، وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة، والمسائل العالمية والناشئة. ولقد عززت شراكة أفريقيا والاتحاد الأوروبي أيضا الحوار بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي واللجنة السياسية والأمنية التابعة للاتحاد الأوروبي.

تشكل الاجتماعات السنوية بين هاتين الهيئتين أدوات هامة في دعم جهود الاتحاد الأفريقي في مجال السلام والأمن.

وكان لتقديم الاتحاد الأوروبي المساعدة في مجال بناء القدرات في الصومال وجهوده المباشرة والمستمرة في دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال منذ بدايتها دور أساسي في إشاعة الاستقرار، ونأمل أن يكون، في إشاعة السلام المستدام في ذلك البلد. وقد بدأنا الآن نشهد بعض العلامات الجيدة على هذا.

وفي مالي، ما فتئ الاتحاد الأوروبي ملتزما بدعم عملية تحقيق الاستقرار على الصعد السياسية والأمنية والإنسانية والإنمائية من خلال تنفيذ إطار استراتيجية الاتحاد الأوروبي من أجل الأمن والتنمية في منطقة الساحل استجابة للتحديات المعقدة في مالي وفي منطقة الساحل. ونرحب بإطلاق الاتحاد الأوروبي في ١٩ كانون الثاني/يناير بعثه للسياسات الأمنية والدفاعية المشتركة في مالي لمساعدة البلد على كفالة عودة النظام الدستوري والديمقراطي.

وجمهورية أفريقيا الوسطى واحدة من أشهر حالات التعاون واسع النطاق بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، فضلا عن المنظمات الإقليمية الأخرى. إن إنشاء بعثة استشارية عسكرية تابعة للاتحاد الأوروبي، في ١٩ كانون الثاني/يناير، لتقديم مشورة الخبراء بشأن إصلاح القطاع الأمني قرار سيكون له تأثير هام على تحقيق الاستقرار في البلد.

وأشيد بقوة بالاتحاد الأوروبي على ما يقدم من دعم إلى غينيا-بيساو، البلد الشقيق الذي نرتبط به بشكل خاص. وبصفتنا الشريك الإنمائي الرئيسي لغينيا بيساو، يسرنا بشكل خاص أن الاتحاد الأوروبي رفع القيود المفروضة على التعاون مع غينيا بيساو بعد عودة النظام الدستوري في البلد والزخم الذي تعطيه السلطات الحالية لتغيير القيادة العسكرية. إن التعاون الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي إلى غينيا - بيساو في منع نشوب النزاع، وتوفير المياه والطاقة، بهدف استعادة سبل العيش الأساسية لشعب غينيا بيساو، يستحق كل ترحيب.

ويشكل دعم الميزانية الذي يقدم للدولة وسيلة أخرى لتوفير ظروف الحياة الكريمة لمواطني البلد. ونحن نقدر أيضا التعاون في مجال بناء القدرات بهدف تعزيز المؤسسات وتحسين الحكم وتعزيز المصالحة الوطنية واستقرار الاقتصاد الكلي وتخصيص الموارد للمشاريع التي تعالج مسائل مشتركة بين عدة قطاعات، من قبيل نوع الجنس وحماية الطفل والبيئة ودعم منظمات المجتمع المدني في غينيا بيساو.

ونقر ونرحب بالدور القيادي الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي في إيجاد حلول لحالة الأزمة في غرب البلقان، خاصة مع مشاركة الاتحاد الأوروبي في تطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو. وتشيد أنغولا أيضا بالتزام الاتحاد الأوروبي تجاه الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إيجاد حل سياسي وسلمي للصراع الأوكراني والمساعدة الاقتصادية الإنسانية المستمرة إلى أوكرانيا.

وتشجع أنغولا الاتحاد الأوروبي على مواصلة ممارسة النفوذ من أجل إيجاد حلول لعدد من القضايا العالمية، التي عرضتها الممثلة السامية بشكل جيد اليوم على مجلس الأمن. ولذلك، نود أن تأتي السيدة موغيريني مرة أخرى إلى مجلس الأمن لتعزيز هذا التعاون الهام بين الهيئتين.

السيدة ياكوبونيه (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أرحب بحرارة بالممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، السيدة فيديريكا موغيريني، في المجلس، وأود أن أشكرها والأمين العام بان كي - مون على إحاطاتيهما الإعلاميتين.

في هذا العالم الذي يزداد ترابطا، لم يعد التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية خيارا فحسب، بل عنصرا أساسيا في منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها. وما فتئ الاتحاد الأوروبي شريكا أكثر موثوقية في تعزيز مبادئ الأمم المتحدة وترسيخ احترام سيادة القانون. وبالقدر ذاته كان أحد

أكبر المانحين في ميدان تقديم المعونة الإنسانية. وكما أشار الأمين العام خلال آخر مناقشة جرت بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.7112)، فإن الاتحاد الأوروبي يضطلع بدور ريادي في مجال حقوق الإنسان، فضلا عن كونه شريكا ثابتا في تعزيز الأهداف الإنمائية للألفية والنهوض بالمساواة بين الجنسين والتصدي لظاهرة تغير المناخ. وقد بدت أمامنا النتائج الملموسة لهذا التعاون، على النحو الوارد في البيان الرئاسي الأول من نوعه بشأن الشراكات المؤسسية والاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي (S/PRST/2014/4)، الذي اعتمد في إطار الرئاسة الليتوانية في العام الماضي.

ويلاحظ أن خطر الإرهاب قد وضع الجهود الجماعية للمجتمع الدولي على محك لم يسبق له مثيل. وفي حين أن هذا الخطر ليس بجديد، فإن التطورات المأساوية الأخيرة التي حدثت في العراق ونيجيريا ومنطقة الساحل وفي أماكن أخرى، بما في ذلك على الأرض الأوروبية نفسها، تشهد على قدرة الإرهاب على الانتشار والتحوّل. ولا يسعنا تلبية الحاجة الملحة إلى وضع سياسات فعالة لمكافحة الإرهاب وتنفيذها إلا عن طريق التعاون المؤسسي.

ويوفر القرار التاريخي ٢١٧٨ (٢٠١٤) توجيها هاما في هذا الصدد، وهو على رأس جدول أعمال لجنة مكافحة الإرهاب، التي تتولى ليتوانيا رئاستها. في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، استمعت اللجنة إلى إحاطة إعلامية (انظر S/PV.7351) قدمتها السيدة مارا ماريناكي، المدير الإداري للمسائل العالمية والمتعددة الأطراف في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، بشأن دور الاتحاد الأوروبي في المجالات ذات الاهتمام المشترك. وانضمت ليتوانيا في الآونة الأخيرة إلى الفريق العامل لتوجيه الرسائل المضادة التابع للتحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، الأمر الذي يتماشى مع التزام الاتحاد الأوروبي الثابت في هذا المجال.

إن الاتحاد الأوروبي ملتزم، على نحو ما أعيد التأكيد عليه في مؤتمر القمة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي في بروكسل في نيسان/أبريل الماضي، بدعم جهود أفريقيا لإدارة أمنها الخاص. ويواصل الاتحاد الأوروبي تقديم المساعدة محددة الأهداف، لا سيما من خلال بعثاته للسياسات الأمنية الدفاعية المشتركة، والإسهام ماليا في عمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي. فجمهورية أفريقيا الوسطى ومالي والصومال بعض الأمثلة التي عمل فيها الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة معا من أجل إعادة إحلال السلم وتحقيق الاستقرار. ويكتسي التفاعل المستمر والأكثر منهجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرهما من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لاسيما الاتحاد الأفريقي، أهمية حيوية لكفالة استجابة جماعية فعالة للتحديات العالمية، مثل تفشي فيروس الإيبولا غير المسبوق في غرب أفريقيا. كان الاتحاد الأوروبي شريكا رئيسيا مع الأمم المتحدة وفي الجهود الوطنية الرامية إلى القضاء على هذا الوباء.

ويضطلع الاتحاد الأوروبي بدور نشط في تشجيع الأطراف على استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط. ونثني على الممثلة السامية السيدة موغيريني لمشاركتها الشخصية، بما في ذلك مبادرتها الأخيرة للسعي إلى زيادة مشاركة الشركاء الإقليميين، وتحديدا المملكة العربية السعودية، والأردن، ومصر. وفي الوقت نفسه، لا يزال الاتحاد الأوروبي، جنبا إلى جنب مع دوله الأعضاء، أحد المانحين الرئيسيين للسلطة الفلسطينية.

ولا تزال الحالة في ليبيا تشكل مصدر قلق بالغ. إن التغلب على الخلافات القائمة وتشكيل حكومة وحدة وطنية أمر ملح من أجل إنقاذ البلد ومنع انتشار التطرف الراديكالي والإرهاب في المنطقة. ونؤيد تأييدا كاملا الجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام برناردينو ليون في هذا الصدد. يجب على المجلس

أن يتوخى الحذر الشديد في قراراته المتعلقة برفع الحظر على الأسلحة، وأن يراعي أثر تلك الخطوات على المنطقة برمتها.

ونقدر جهود الممثلة السامية الرامية إلى التوصل إلى حل شامل للمسألة النووية لإيران في إطار مفاوضات مجموعة ٣+٣. من شأن تحقيق نتيجة ناجحة لهذا التفاوض أن يؤدي إلى مزيد من الاستقرار والأمن في المنطقة بأسرها وخارجها.

ويجب على الاتحاد الأوروبي، جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة، أن يواصل العمل بنشاط لتيسير التوصل إلى حل سياسي للتراع السوري، وهذا هو السبيل الوحيد للخروج من هذه المأساة الكبرى. ونتطلع إلى استراتيجية الاتحاد الأوروبي الإقليمية من أجل معالجة الحالة في سوريا والعراق، فضلا عن التصدي لتهديد تنظيم داعش. ولا بد أن تظل كفالة المساءلة عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات القانون الدولي الإنساني أولوية.

وانتقل إلى الجوار الأوروبي، نحن على ثقة في أن اتفاقات تحقيق الاستقرار والانتساب بين الاتحاد الأوروبي وكوسوفو والبوسنة والهرسك ستسهم في تحقيق الاستقرار الشامل للمنطقة قاطبة.

وتظل مشاركة الاتحاد الأوروبي والتزامه بتيسير الحوار بين بلغراد وبريشتينا أمرا حاسما. ونحن نتطلع إلى تعزيز عملية تطبيع العلاقات بين العاصمتين، مع استمرار صربيا وكوسوفو في مساريهما الأوروبيين. ويبعث التزام سلطات البوسنة والهرسك بإجراء إصلاحات في إطار عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بإشارة قوية.

ولا يزال القلق يساور ليتوانيا جراء التطورات الحاصلة في جنوب القوقاز، حيث تواصل روسيا انتهاج سياسة الضم الفعلي لمنطقتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية في جورجيا تحت ستار ما يسمى بمعاهدات التحالف والتكامل، في انتهاك لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية.

وهناك حاجة ماسة لإشارات ايجابية في أوكرانيا. ويقوض هذا الصراع، الناجم عن عدوان روسيا على دولة جارة لها، النظام الدولي الذي انبعث من رماد الحرب العالمية الثانية ويهدد السلم والأمن الدوليين. وقد انتهك المقاتلون الذين تدعمهم روسيا اتفاقات وقف إطلاق النار مرارا وتكرارا، مما تسبب في سقوط آلاف القتلى وعمليات تهجير جماعي ومعاناة هائلة للسكان. ويلقي المجلس باتخاذ القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) بثقله وراء اتفاقات مينسك وتنفيذ حزمة التدابير. ويجب علينا ضمان عدم انتهاء وقف إطلاق النار بشكل سيء كسابقيه. ويجب الاستمرار في فرض جزاءات الاتحاد الأوروبي، طالما استمرت عمليات زعزعة الاستقرار. كما ينبغي مناقشة اتخاذ المزيد من التدابير في حال جرى انتهاك اتفاقات مينسك مرة أخرى.

ويتعين على الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة مواصلة تقديم الدعم لبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وينبغي ضمان مراقبة الجزء الكامل من الحدود الأوكرانية الروسية الذي سمح حتى الآن بالتدفق الحر للأسلحة والمقاتلين والمرتزقة من روسيا إلى المنطقة التي يسيطر عليها المقاتلون. وينبغي إتاحة وصول مراقبي منظمة الأمن والتعاون، دون قيود وعلى نحو آمن ومأمون، إلى جميع المناطق. وثمة حاجة لبذل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون ومجلس أوروبا جهودا موحدة من أجل ضمان الوصول الدولي الآمن والمأمون وغير المقيد إلى كامل أراضي أوكرانيا، بما في ذلك القرم وعلى طول الحدود مع روسيا. ويجب علينا أيضا أن ندرس بعناية خيار حفظ السلام، بناء على طلب الحكومة الأوكرانية.

وينبغي تكثيف الجهود الدولية الرامية لدعم الحكومة الأوكرانية وشعبها في التعامل مع الأزمة الإنسانية التي تواجه البلد. وتساهم ليتوانيا في العملية المشتركة للمفوضية الأوروبية والدول الأعضاء في الاتحاد من خلال آلية الاتحاد الأوروبي للحماية المدنية، حيث توفر الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة في البلد.

وأخيرا، فإننا نتطلع إلى المزيد من الإحاطات الإعلامية التي ستقدمها الممثلة السامية إلى المجلس.

السيد الحمود (الأردن): أود في البداية أن أرحب بالممثلة السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي، السيدة فيديريكا موغيريني، في هذا المجلس وأشكرها على الإحاطة الإعلامية القيمة التي تقدمها لأول مرة منذ توليها مهامها والتي آمل أن تكون بداية تواصل وتعاون دائم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. كما أود شكر الأمين العام السيد بان كي - مون على إحاطته الإعلامية القيمة.

في ظل البيئة المعقدة التي نعيش فيها والتحديات الإقليمية التي تواجهنا، فقد أصبح تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية محورا هاما وضروريا في تحقيق الاستقرار والسلام الإقليميين والدوليين، وبات خيارا استراتيجيا يفرض نفسه أكثر فأكثر لمعالجة الكثير من القضايا، وفي تحقيق تطلعات ورؤى الأمم المتحدة والدول والشعوب.

ويؤمن الأردن بأن التحديات الإقليمية تستدعي حلولا إقليمية وتأسيس شراكات سلمية بين هذه المنظمات، وإيلاء اهتمام أكبر لعلاقات الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية، وهذا يسهم في تقوية الدور الذي تقوم به هذه المنظمات جميعها في التعاطي مع القضايا الإقليمية والحيلولة دون توسعها وانتشارها، إذ لا بديل عن هذا الدور الذي قد تنهض به المنظمات الإقليمية في حفظ السلم والأمن في إقليمها. إنها بلا شك الأقدر على تفهم طبيعة إقليمها وتحدياته واحتياجاته.

إن الدور الفاعل للاتحاد الأوروبي في المحافل الدولية وارتباطه بشراكات ثنائية وإقليمية واسعة، ليس في إقليمه أو في الدول المجاورة لأوروبا فحسب، بل في العديد من دول العالم، يضفي أهمية كبيرة على عمل الأمم المتحدة في الحفاظ على السلام ومنع الصراعات وتعزيز الأمن الإقليمي والدولي. كما أن القيم والأهداف المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي تسهل عمل المنظمتين في التغلب على تحديات عالمنا اليوم وفي تعزيز حقوق الإنسان والمساواة وجهود الوساطة لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة. فعلى الصعيد الدبلوماسي والسياسة الخارجية للاتحاد، فهو يقوم بدور كبير من خلال إسهاماته الفاعلة في تحقيق التكامل الإقليمي المبني على التعاون المشترك. وفي ظل التحديات العالمية والتهديدات الأمنية والضغوط الاقتصادية التي تواجه عالمنا اليوم، عكس انخراط الاتحاد الأوروبي في عدد من المهمات الإقليمية والدولية نضجا كبيرا في عمل الاتحاد وتطويره لمجموعة فريدة من الآليات والأدوات، إما لتعزيز الشراكات السياسية أو لتقديم الدعم الاقتصادي أو لتسهيل التعاملات التجارية مع عدد من الدول أو في الاستجابة للأزمات وتهيئة الظروف الملائمة لبلورة حلول دائمة للنزاعات.

إن معظم التهديدات الراهنة تتعدى حدود الدولة الواحدة والإقليم وما يميز هذه المنظمة هو إدراكها أن أمن وسلامة أي إقليم يعتمدان على ما يحيط به من أحداث في دول الجوار وليس فقط على وحدة وقوة وأمن دول الإقليم نفسه. ففي منطقة الشرق الأوسط، يقوم الاتحاد بدور فاعل وداعم لكثير من القضايا في المنطقة والتي تعتبر ضمن أولوياته واهتماماته، وتتقاسم دول الاتحاد ودول الشرق الأوسط مصالح حيوية وكذلك مخاوف أمنية مشتركة لها انعكاسات خطيرة على

الدول والمجتمعات في كلا الإقليمين، مثل التنظيمات الإرهابية والجريمة العابرة للحدود والتي لا يمكن مواجهتها وإيجاد الحلول الجذرية لها دون شراكة إقليمية قوية. كما يُعتبر الاتحاد الأوروبي عضوا مهما في المجموعة الرباعية جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة والولايات المتحدة وروسيا بهدف الوصول إلى حل شامل للمسألة الفلسطينية الإسرائيلية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، بالإضافة إلى أنه أكبر جهة مانحة للشعب الفلسطيني وأن اعتبار تحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين أحد الأهداف الرئيسية لسياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية، وهذا دليل على عزم الاتحاد الانخراط بشكل أكبر ولعب دور مؤثر نحو حل المسألة الفلسطينية الإسرائيلية وغيرها من المسائل الشائكة في الشرق الأوسط. ومثال آخر على الدور الفاعل للاتحاد يتجسد في إسهاماته الكبيرة في مساعدة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تنفيذ الإصلاحات السياسية وفي المساعدة في تسهيل التحول الديمقراطي ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي ليبيا، فإن تدهور الأوضاع له تداعيات لا تقتصر على دول الجوار الأفريقي، بل تمتد بالتأكيد إلى أوروبا والشرق الأوسط والعالم برمته. فلابد من تعزيز التعاون الدولي وتركيزه على دعم الحوار السياسي الذي ترعاه الأمم المتحدة، مع الاستمرار في البحث عن أفضل الوسائل لتعزيز الدعم للحكومة الليبية والمؤسسات الدستورية الشرعية في مواجهة التحديات السياسية والأمنية التي تواجه ليبيا، وتحديدا مساعدتها في مكافحة التطرف والإرهاب وحتى تتمكن ليبيا من استكمال العملية الانتقالية بنجاح.

ولا يفوتنا الدور الإيجابي للاتحاد الأوروبي وجهوده لاحتواء الأزمات وتحقيق الاستقرار في دول البلقان، خاصة في كوسوفو والبوسنة والهرسك، وكذلك في أوكرانيا، والإسهام في بناء قدرات تلك الدول وبناء مجتمعات مستقرة قادرة على تأمين سيادة القانون والحفاظ على السلم فيها.

إن التقارب بين دول الشرق الأوسط ودول الاتحاد الأوروبي قد أفضى إلى نتائج ايجابية في العلاقة الخاصة بين الأردن والاتحاد، حيث يرتبط الأردن، كونه دولة مجاورة للاتحاد الأوروبي، بشراكة استراتيجية وعلاقة تعاون متميزة وفاعلة مع الاتحاد في إطار الشراكة الأورو-متوسطية. كما يعتبر الأردن أول شريك متوسطي يختتم معه الاتحاد الأوروبي مفاوضات فنية أدت إلى وضع متقدم في إطار سياسة الجوار الأوروبية، وكذلك أول دولة شرق أوسطية توقع مع الاتحاد الأوروبي اتفاق شراكة في مجال الهجرة والتنقل.

في الختام، أود أن أؤكد على أن النزاعات والتحديات المحيطة بنا تشدد على أن الحاجة لتوثيق التعاون وتنسيق الجهود وتبادل الخبرات والدروس المستفادة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية باتت ملحة أكثر من أي وقت مضى من أجل تفعيل الاستجابة للتهديدات الحالية للسلم والأمن من خلال تطوير مجالات الإنذار المبكر للأزمات والوقاية وصنع وحفظ وبناء السلام. ومن الأهمية أن يستمر العمل المشترك مع تلك المنظمات طالما أنه يتماشى مع أهداف الأمم المتحدة ومقاصدها ويسهم في دعم مهمة مجلس الأمن لصون السلم والأمن الدوليين.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود في البداية أن نرحب بحرارة في مجلس الأمن بالسيدة فيديريكا موغيريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، ونشكرها والأمين العام على إحاطتيهما الإعلاميتين.

وما فتئ الاتحاد الروسي ينادي بتطوير التعاون بين الأمم المتحدة والآليات الإقليمية ودون الإقليمية وتحسينه على أساس ميثاق الأمم المتحدة والفصل الثامن منه بالأخص. وعلى هذا الأساس، وفي إطار ما اعتمدته الجمعية العامة في أيار/مايو ٢٠١١ في قرارها ٦٥/٢٧٦، ينبغي أن ينشأ التعاون بين

منظمتنا العالمية والاتحاد الأوروبي. فالاتحاد الأوروبي طرف سياسي واقتصادي فاعل في الساحة الدولية، يساعد على تعزيز تعددية الأطراف في إطار الدور الريادي للأمم المتحدة في التصدي للتحديات والتهديدات الجديدة والقضاء على الفقر. وقد رأينا القيمة التي أضافها الاتحاد الأوروبي لتعاونه، بما في ذلك مالياً، في المجالات التي تشمل فرادى البلدان، لاسيما جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي ومنطقة الساحل برمتها، وللجهود الرامية للتوصل إلى تسوية سلمية للحالة المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني.

وقد أحطنا علماً بإسهام بعثات الاتحاد الأوروبي، التي أنشئت في إطار السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للاتحاد الأوروبي، في الجهود الدولية لحل النزاعات. وعلى الرغم من أن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا تواجه اختباراً قاسياً في الوقت الحالي، فإننا مستعدون لمواصلة التعاون مع بروكسل وجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في نطاق واسع من القضايا التي تتقاطع فيها مصالحنا. فمواقفنا تختلف بشأن بعض القضايا المطروحة في جدول الأعمال الدولي.

ومع ذلك، هناك عدد من المجالات التي يتواصل فيها تعاوننا، بما في ذلك داخل الأمم المتحدة. وهي تشمل معارضتنا لتحديات عالمية مثل الإرهاب والتطرف الديني والقرصنة والاتجار بالمخدرات والجريمة العابرة للحدود والهجرة غير الشرعية، ومكافحة فيروس إيبولا، والتعامل مع عملية السلام في الشرق الأوسط وتسوية الأوضاع في ليبيا، وفيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني. ونحن مهتمون بالتعاون الكامل مع بروكسل، ولكن فقط عندما يجري على قدم المساواة، ويراعي كل منا مصالح ومخاوف الآخر. ونأمل أن يتخلص الاتحاد الأوروبي من التأثير السلبي للمناوئين لروسيا من بين صفوفه.

إن لدينا تجربة إيجابية في العمليات الأمنية المشتركة المخصصة، بما في ذلك العمليات والبعثات السابقة في البوسنة والهرسك وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، وحاليا في مجال مكافحة القرصنة في إطار عملية أتلانتا في منطقة القرن الأفريقي. وفي هذا الصدد، من الأهمية أن نذكر أنه عند تنفيذ عمليات لإدارة الأزمات، ينبغي للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الالتزام الصارم بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة دائماً. وفي حين أننا ندرك أهمية الجهود التي تبذلها بروكسل لإقامة حوار بين بلغراد وبريشتينا، نشير إلى أن توصل الأطراف إلى أي اتفاقات لابد أن يتم دون أي ضغوط ودون تقويض لدور الأمم المتحدة.

ونحن نتابع عن كثب عمل البعثة الاستشارية للاتحاد الأوروبي لإصلاح قطاع الأمن المدني في أوكرانيا، التي بدأت عملها في ١ كانون الأول/ديسمبر. ونفترض، في جملة أمور، أن البعثة ستساعد على استئصال مشاعر القومية الزائدة داخل سلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية في أوكرانيا. وفي هذه المرحلة، نرى ضمن المهام الرئيسية للبعثة إجراء تقييم قانوني لنشاط الكتائب العقابية لما يسمى الجيوش الخاصة في جنوب شرق أوكرانيا، والمساعدة على إيجاد حل لمشكلة المجموعات المسلحة الأوكرانية غير القانونية. ونتوقع أيضاً تقييمات مبدئية لقانون التطهير بغية تطهير الحكومة والقوانين التي صممت بهدف تقييد حقوق بعض الفئات في المجتمع الأوكراني. ونحن لا نفهم لماذا لم يصدر عن الاتحاد الأوروبي أي رد فعل حتى الآن فيما يتعلق بعطلة وطنية أوكرانية، أُعلنت احتفالاً بذكرى إنشاء جيش التمرد الأوكراني المتعاون الذي نظمه النازي للقيام بعمليات عقابية في الأراضي المحتلة.

ختاماً، أود التأكيد على أنه بالرغم من الطلب المتزايد على آلية فعالة لتنظيم تقسيم العمل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأوروبي، فإن الدور الريادي لمجلس الأمن في المسائل المتصلة بصون السلم والأمن

الدوليين لم يتزعزع. فهو مكرس في ميثاق الأمم المتحدة، ولا يمكن إخضاعه للمراجعة.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر الرئاسة الفرنسية على عقد هذه الجلسة لمناقشة مسألة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات والترتيبات الإقليمية، ونتقدم بالشكر للسيدة فيديريكا موغيريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، على إحاطتها الإعلامية.

مثلما ذكرنا في بيانات سابقة في المجلس، ترى شيلي أن العمل الجماعي أمر لا غنى عنه لتمكين نظامنا المتعدد الأطراف من التعامل بفعالية مع التهديدات، التقليدية منها والناشئة. ويتعزز ذلك من خلال إشراك الآليات الإقليمية ودون الإقليمية، على النحو المبين في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، مادامت الأمم المتحدة هي من ينسق ذلك دائماً. وفي هذا السياق، نرى من الضروري مواصلة تشجيع التعاون المتزايد في كل مرحلة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في منع نشوب الأزمات والتعامل مع تحديات ما بعد النزاع. والاتحاد الأوروبي لديه قدرات استثنائية لاتخاذ إجراءات فعالة بشأن القضايا المتصلة بالسلم والأمن والإسهام في تنفيذ ولايات المجلس. ونود أن نشدد على أهمية النهوض بسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان باعتبارهما بُعدين أساسيين في إعادة تأهيل المجتمعات الممزقة، وهما مجالان نشاطر الاتحاد الأوروبي اهتمامه بهما.

وبلدي يهتم بدعم عمليات حفظ السلام ومرحلة ما بعد النزاع، وعلى هذا الأساس شاركنا في قوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي- عملية ألتيا- ابتداء من عام ٢٠٠٣. واستناداً إلى تلك الخبرة، عمقنا تعاوننا من خلال اتفاق إطاري لإدارة الأزمات، يهدف إلى تعزيز قدرتنا على تطوير بعثات حفظ السلام والبعثات الإنسانية، وتعزيز تنمية العنصر المدني في العمليات مستقبلاً وتسهيل الوصول إلى الدراية الفنية والتواصل.

ومن خلال العمليات السياسية والعسكرية، عزز الاتحاد الأوروبي عمليات السلام وما بعد النزاع في العديد من البلدان والمناطق. والعدد المتزايد لعملياته خلال العقد الحالي علامة على تزايد النزاعات الجديدة التي تتطلب عملاً جماعياً، ويمكن للاتحاد الأوروبي مرة أخرى أن يواصل الإسهام في عمل مجلس الأمن. ومشاركته في المساعدة على استعادة البلدان المتضررة بالأزمات تكتسي أهمية، كما رأينا في دعمه لمالي والصومال، وبعثاته للتدريب العسكري في منطقة الساحل والقرن الأفريقي، وبعثاته السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة، التي تهدف إلى تحسين قدرة قوات الجيش والشرطة في تلك البلدان. وثمة حدث بارز آخر هو الجهود التي تبذلها عملية أتلانتا لمناهضة القرصنة والسطو المسلح قبالة ساحل الصومال.

ونلاحظ باهتمام أيضا الجهود الكبيرة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي لكفالة الاستجابة السريعة وتوفير قدرات الانتشار في مواجهة الصراعات المسلحة. ومن الضروري للتعاون المتزايد مع المنظمات الإقليمية أن يحترم مبدأ الملكية الوطنية الذي يتصف بأهمية بالغة في تعزيز شرعية مختلف المنظمات الإقليمية في جميع أنحاء العالم وفعاليتها.

وفي الختام، نشير إلى موضوع يحظى باهتمام مشترك من جانب شيلي والاتحاد الأوروبي معا، وهو المرأة والصراع المسلح. إننا نتشاطر القلق حيال تعزيز حماية المرأة في هذه الحالات، حيث يجب أن يشمل مشاركة المرأة بنشاط في جهود بناء السلام وصنع القرار بعد انتهاء الصراع. وهذا الأمر يتصف بأهمية خاصة هذا العام الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونحن نؤمن بأن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ينبغي أن تكون فاعلة بنشاط في تنفيذ هذا القرار ضمن بعثاتها السياسية

والعسكرية في مناطق الصراع. علاوة على ذلك، ينبغي لها أن تنفذ خطة العمل التي اقترحها الأمين العام في عام ٢٠١٠ وهي تتألف من سبع نقاط.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): انضم إلى زملائي في الترحيب بالسيدة فيديريكا موغيريني وتهنئتها بمناسبة تبوئها منصب الممثلة السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام والممثلة السامية على بيان كل منهما.

تؤيد ماليزيا تمام التأييد دعوة الأمين العام إلى مواصلة توسيع التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بغية العمل معا عن كثب لمنع الأزمات وإدارتها وحلها بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. فالمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي لديها الموارد والخبرات والمكانة الدولية كي تؤدي أدوارا متعددة، بما في ذلك أدوار الوسيط والمراقب والمانح وباني السلام، ضمن مختلف مناطق الصراع في جميع أنحاء العالم.

وكجزء من المجموعة الرباعية للشرق الأوسط، يؤدي الاتحاد الأوروبي دورا حيويا في المساهمة في عملية السلام في الشرق الأوسط بهدف إيجاد حل مستدام للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي القائم منذ عقود طويلة. ويشجعنا الالتزام الذي تبديه السيدة موغيريني، حسبما بان من زيارتها إلى غزة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي وانخراطها المتزايد في العمل مع قادة السلطة الفلسطينية. وترحب ماليزيا بالبيان الذي أدلت به الممثلة السامية في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، والذي شدد على الحاجة إلى قيام دولة فلسطينية كهدف وموقف نهائيين للاتحاد الأوروبي، على أساس الحل القائم على دولتين مع قيام دولة فلسطين المستقلة والديمقراطية والقابلة للبقاء، حيث تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل وجيرانها الآخرين في سلام وأمن.

وتشيد ماليزيا بالدعم المالي المستمر من الاتحاد الأوروبي لبناء المؤسسات والبنى التحتية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بهدف إنشاء دولة فلسطينية قابلة للبقاء. ونرحب أيضا باعتراف السويد بدولة فلسطين في العام الماضي، ونأمل أن نرى المزيد من أعضاء الاتحاد الأوروبي يتحركون باتجاه مماثل في المستقبل القريب.

ونحث الاتحاد الأوروبي، بوصفه منظمة إقليمية تعتز بقيمها الأساسية لحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون، على أن يتصدر إنهاء الإفلات من العقاب في الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني، خاصة بالنظر إلى الفظائع الواسعة النطاق التي ارتكبت ضد المدنيين الفلسطينيين أثناء الصراع في غزة العام الماضي، واستمرار توسيع المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومواصلة إسرائيل بناء الجدار العازل، خلافا لفتوى محكمة العدل الدولية لعام ٢٠٠٤، ومؤخرا، حجب إسرائيل عائدات الضرائب في انتهاك لالتزاماتها بموجب بروتوكول باريس العائد لاتفاقات أوسلو.

ولقد استمعنا إلى تحذيرات متكررة من الأمم المتحدة، وأيضا من الأمين العام، بشأن عدم استدامة الوضع القائم في الأراضي الفلسطينية المحتلة بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي. ولاحظنا أيضا خيبة الأمل التي تشعر بها المجموعة الرباعية للشرق الأوسط على نطاق واسع إزاء المنطقة. ونأمل مخلصين أن يصغي المجتمع الدولي لهذه التحذيرات، ويبدأ بمعالجة الأسباب الجذرية للصراع، بدلا من مواصلة استجابته الجزئية لمعالجة أعراض الأزمة. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى الاستئناف المبكر للمفاوضات بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط، وندعو الاتحاد الأوروبي، بوصفنا عضوا في المجموعة الرباعية، إلى تكثيف جهوده من أجل تحقيق هذه الغاية.

في غضون ذلك، وبالنسبة إلى برنامج إيران النووي، تنوّه ماليزيا بالدور المحوري الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي في

حل هذه المسألة، ضمن سياق مفاوضات P٣ ٣+ الجارية مع إيران. وعقب خطة العمل المشتركة الهامة المؤرخة ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، نشهد الآن تتويجا محتملا لإبرام اتفاق تاريخي بحق، يأمل وفدي أن يسفر عن حل سلمي ونهائي للمسألة النووية الإيرانية. وتشجع ماليزيا جميع الأطراف على مواصلة جهودها من أجل الحوار والتفاهم، بغرض سد الثغرات المتبقية.

وبالنسبة إلى أفريقيا، نشيد بدور الاتحاد الأوروبي ومساهمته في المنطقة الأفريقية، من منع نشوب الصراعات إلى إدارة الصراعات والانتقال إلى مرحلة ما بعد انتهاء الصراعات، وتحقيق التنمية المستدامة. وننوّه أيضا بالدعم الذي يقدّمه الاتحاد الأوروبي في مجال تقاسم خبراته التقنية بغية كفالة نجاح العمليات الانتخابية في البلدان الأفريقية، بما في ذلك بوروندي.

وفي ما يتعلق بالوضع في مالي، تود ماليزيا أن تغتنم هذه الفرصة للتقدم بتعازينا إلى أسر ضحايا الهجمات الإرهابية الأخيرة التي وقعت في باماكو وكيدال بتاريخ ٧ و ٨ آذار/مارس، وأسفرت عن مقتل مدنيين وموظفين للأمم المتحدة، بمن فيهم موظف في وفد الاتحاد الأوروبي. ونحن ندين بشدة هذا العمل الفظيع.

ونشيد بالدور الهام للاتحاد الأوروبي في دعم عملية الجزائر. ويواصل الاتحاد الأوروبي، بوصفه وسيطا مشاركا، الاضطلاع بدوره البنّاء في مساعدة الأطراف في مالي بهدف تحقيق المصالحة الوطنية، والتوصل إلى حل طويل الأمد وسلمي. ونرى أن استمرار التزام الاتحاد الأوروبي، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ضروري في هذا المنعطف الحاسم الأهمية بشكل خاص.

وبخصوص ليبيا، تلاحظ ماليزيا الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي بغية توفير المساعدة الإنسانية لطالبي اللجوء في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ونحن نرحب أيضا بإمكانية أن يؤدي الاتحاد الأوروبي دورا أكبر في رصد التدفق غير المشروع للأسلحة والنفط في البحر الأبيض المتوسط ومنعه، فضلا عن التهديدات الأمنية التي يشكّلها الإرهاب في المنطقة.

إن الوضع الأمني المتقلب والمأزق الإنساني الخطير في جمهورية أفريقيا الوسطى يتطلبان اهتمامنا المتواصل. ومشاركة الاتحاد الأوروبي المتعددة الأوجه في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك عمليتها العسكرية في جمهورية أفريقيا الوسطى (القوة العسكرية بقيادة الاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى) تجسد الدور الحيوي الذي يمكن أن يؤديه المجتمع الدولي إلى جانب الأمم المتحدة في اعادة السلام والأمن إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. ونشيد بالقوة العسكرية بقيادة الاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى لمساهمتها الهامة في استقرار الحالة الأمنية في بانغي، ونلاحظ نهاية ولايتها في ١٥ آذار/مارس. ونرحب بقرار الاتحاد الأوروبي الذي يقضي بنشر البعثة العسكرية الاستشارية للاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي نأمل أن تواصل الزخم في تعزيز قطاع الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبناء الأسس اللازمة لتحقيق استقرار طويل الأمد.

وداخل أوروبا نفسها، تهدد الأزمة الأوكرانية الأمن والاستقرار في المنطقة. ونحن نشيد بالمبادرة التي اتخذها الأعضاء الرئيسيون في الاتحاد الأوروبي، لاسيما فرنسا وألمانيا، في التعامل مع الأطراف المتنازعة بغية نزع فتيل الأزمة. ونرحب بالاتفاق المتعلق بمجموعة التدابير لتنفيذ اتفاقات مينسك، الذي أيده المجلس في وقت لاحق. وندعو جميع الأطراف إلى الالتزام التام بأحكام هذا الاتفاق من أجل تيسير إيجاد حل سياسي نهائي للأزمة، وقيام الاتحاد الأوروبي بدور بنّاء تحقيقا لهذه الغاية. ونتابع أيضا باهتمام كبير شروع الاتحاد الأوروبي مؤخرا في استعراض سياسة الجوار الأوروبية، بغرض

بناء شراكات قوية والتصدي على نحو أفضل للتحديات التي يواجهها الاتحاد الأوروبي في علاقاته مع جيرانه.

ويشجعنا مستوى الدعم والتعهدات التي أعلنها شركاؤنا بالفعل، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، لتنفيذ الأهداف والمبادئ المتفق عليها في القمة. هذا هو التحدي الذي يجب أن نواجهه، ولابد أن تنجح.

إن مكافحة الإرهاب توحد كل أعضاء المجلس. ويجب أن نكون متحدين أيضاً في احترامنا لسيادة الدول الأعضاء الزميلة واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. ولكن، خلال العام الماضي، شهدنا السلام في أوروبا يواجه تحدياً في الصميم. فروسيا، العضو الدائم في هذا المجلس، أخذت على عاتقها الاستيلاء على أراض، ورعاية عدم الاستقرار وإعادة رسم الحدود الدولية لجارتها أوكرانيا. وإننا نثني على الإجراءات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك فرض الجزاءات، لممارسة الضغط على روسيا من أجل تهدئة الوضع في أوكرانيا. ويجب أن يستمر تطبيق تلك الجزاءات حتى تنفذ روسيا التزاماتها بالكامل بموجب اتفاقات مينسك. وسنواصل العمل مع الاتحاد الأوروبي، ونستخدم كل السبل المتعددة الأطراف المتاحة للتوصل إلى حل سريع للنزاع المستمر، الذي تسبب في الكثير من المعاناة للشعب الأوكراني. واتفاقات مينسك وقعت في أيلول/سبتمبر. كما تم التوقيع على مجموعة من التدابير لتنفيذ تلك الاتفاقات. وآن الأوان لترجمتها إلى سلوك مختلف. فروسيا والانفصاليون الذين تدعمهم من بين الموقعين على خطة تنفيذ مينسك، وننتظر من روسيا والانفصاليين الذين تدعمهم أن يحترموا الاتفاقات التي وقعوا عليها.

إن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة شركاء رئيسيون في الجهود المبذولة لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك بوصفهما من أعضاء المجموعة الرباعية. وسنبقى ملتزمين بالعمل مع الأطراف وجميع شركائنا لتحقيق سلام شامل ودائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وبالرغم من بعض السرد المتحيز للحقائق على الأرض كما سمعنا اليوم، ما زلنا نعتبر أن مفاوضات الوضع النهائي هي السبيل الوحيد أمام الطرفين للتوصل إلى حل سلمي.

وبطبيعة الحال، لكي نضمن السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، يجب أن نضمن عدم حصول إيران على السلاح النووي. فالبرنامج النووي الإيراني هو بحق مصدر قلق عميق وخطير للعالم قاطبة. ونحن نعتبر الدبلوماسية الطريق الأمثل لهدفنا المشترك لضمان عدم حصول إيران على سلاح نووي في أي وقت. لذلك، نواصل عملنا الحاسم مع الاتحاد الأوروبي في إطار مفاوضات ٥ زائد ١. وعليه، يجب أن نتأكد من أن إيران تتعاون بجدية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولذلك، لابد لنا من إنفاذ القرارات التي اتخذها المجلس بشكل صارم. يجب ألا نسمح لإيران بالحصول على أسلحة نووية.

فيما يتعلق بحفظ السلام، علينا جميعاً أن نبذل جهداً أكبر. فالمنظمة تحتاج إلى دعم من الجيوش المتقدمة الآن أكثر من ذي قبل. وقد رأينا الدور الذي قامت به العمليات المدنية والعسكرية للاتحاد الأوروبي في مكافحة القرصنة قبالة ساحل القرن الأفريقي، وفي تدريب القوات في مالي، وفي تعزيز الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى، وفي بناء القدرات المدنية في النيجر. وقبل عشرين عاماً، كانت البلدان الأوروبية أيضا رائدة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فقد شارك ٠٠٠ ٢٥ جندي من الجيوش الأوروبية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أي أكثر من ٤٠ في المائة من الخوذ الزرق آنذاك. واليوم، فإن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تستفيد بشكل كبير من نطاق أكثر تنوعاً من المساهمين بقوات وأشكال المساعدة الأخرى. وكما أعلنت السفيرة باور قبل ساعات في بروكسل، هذا هو السبب الذي من أجله يستضيف الرئيس أوباما قمة لزعماء العالم في أيلول/سبتمبر في نيويورك

للمساعدة على ضمان أن يتوفر للأمم المتحدة والعالم ما يلزم من حفظة السلام لمعالجة الأزمات في عالمنا اليوم.

إن القيم التي قام الاتحاد الأوروبي على أساسها هي نفسها التي تعطي القوة للأمم المتحدة. وهي القيم التي تحفز عملنا الجماعي وتُفعِّل سعينا لتحقيق السلام والأمن. وهي القيم التي تعترف بقوة التعبير وتنوع أشكاله، والثراء في تنوع الرؤى، والمرونة في تنوع العقيدة والإيمان بالوعد الدائم بالمساواة والحرية للجميع. وإذ نواجه التحديات والتهديدات العديدة الماثلة أمامنا، سنظل نحن والمنظمة هذه نعول على شراكتنا العميقة والدائمة مع الاتحاد الأوروبي، وسنظل نفخر بها.

السيد سواريس مورينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نرحب بمشاركة الأمين العام، السيد بان كي - مون، في هذه الجلسة. ونود أن نشكر السيدة فيديريكا موغيريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، على إحاطتها الإعلامية.

تولي جمهورية فنزويلا البوليفارية أهمية خاصة لدور المنظمات الإقليمية في تعزيز السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك من خلال التسوية التفاوضية للنزاعات. ونرحب بجهود الاتحاد الأوروبي والمحافل الإقليمية الأخرى في هذا الصدد. ونحن مقتنعون بالدور الذي يمكن للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تقوم به في منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي عملية بناء السلام من خلال إنعاش المجتمعات الخارجة من حالات النزاع وإعادة إعمارها وتنميتها. ونرى أنه لابد أن يستمر التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأوروبي، مع مراعاة الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وفي مجال إدارة الأزمات، نرى أن على الاتحاد الأوروبي وأعضائه أن يعملوا وفقاً لمبادئ الميثاق.

ونحن نقدر الدور الذي تضطلع به بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو بإشراف المنظمة.

ونرحب بآفاق الحل السياسي في أوكرانيا، التي اتخذت مساراً إيجابياً مؤخراً بالقرار الذي اتخذه قادة أوكرانيا وروسيا وفرنسا وألمانيا في ١٢ شباط/فبراير في مينسك وباركه مجلس الأمن في القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥). ونثني على العمل المتواصل الذي تقوم به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لدعم التنفيذ الفعال لاتفاقات مينسك، بما في ذلك سحب الأسلحة الثقيلة من جانب المعنيين. ونشدد مجدداً على ضرورة أن تحترم الأطراف بشكل صارم اتفاق مينسك المبرم في ١٢ شباط/فبراير بشأن حماية المدنيين ودعم عملية لمعالجة الوضع الإنساني.

أما في الشرق الأوسط، فقد كان لاشتداد النزاعات المسلحة واستمرار الأوضاع الاستعمارية والاحتلال الأجنبي أثر سلبي على السلم والأمن الدوليين، ولا يمكننا أن نقف موقف اللامبالاة إزاء حقائق الوضع وفداحته. ونحن مقتنعون بأن على الاتحاد الأوروبي ومجلس الأمن أن يضطلعا بدور أساسي في النهوض بحل نهائي للنزاع الإسرائيلي- الفلسطيني، بما في ذلك وضع حد لاحتلال الأراضي الفلسطينية وإقامة دولة فلسطينية حرة وذات سيادة ومستقلة داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧ الآمنة والمعترف بها دولياً.

ونكرر اقتناعنا بأنه ما من حل عسكري للأزمة الحالية في ليبيا. ونحث على مضاعفة الجهود لتيسير الحوار وتخفيف التوترات والامتناع عن اتخاذ أي قرار قد يزيد من حدة تلك التوترات. وتحقيقاً لتلك الغاية، نرحب باستئناف المفاوضات في المغرب، بتيسير جهود السيد برناردينو ليون، من أجل التوصل إلى حل سياسي يفضي إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية. وفي هذا السياق، يجب أن نستمر في تشجيع الطرفين على مواصلة الحوار الشامل لتحقيق سلام متين ودائم يؤدي إلى المصالحة الوطنية. كما نناشد الجهات الخارجية التي لها تأثير على الأطراف الامتناع عن اتخاذ أي تدابير منافية للسلام والأمن والتنمية في ليبيا.

ومازال يحدونا الأمل في أن يستتب الأمن والاستقرار السياسي في بوروندي وأن يقدم كل الدعم الضروري للشعب وحكومة ذلك البلد، كيما يتسنى إجراء الانتخابات القادمة بنجاح في إطار الحق السيادي لشعب بوروندي في تقرير المصير. كما ندعو إلى تعزيز التعاون الدولي لمساعدة ذلك البلد، بدون أي شروط مسبقة، بهدف القضاء على الفقر الذي يعد أحد الأسباب الجذرية للنزاعات التي تؤثر على دول المنطقة.

وجهود السلام التي تدعمها الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى يجب أن تقترن بجهود متزامنة ومتواصلة من قبل المجتمع الدولي للتعاون وتقديم المساعدة الاقتصادية بهدف الحد من الفقر وعدم المساواة من أجل تحقيق سلام طويل الأمد ودائم.

إن دعم المنظمة للانتخابات المقبلة تأكيد للطابع المتعدد الأبعاد لعمليات حفظ السلام في السعي إلى إحلال السلام الدائم.

وأخيرا، يحدونا الأمل في أن تسهم قنوات التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في تحقيق السلام والأمن الدوليين.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. ونحن ممتنون للأمين العام على إحاطته الإعلامية وعلى ريادته في توطيد العلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، التي وضع لها إطارا مفاهيميا على نحو جيد في البيان الذي أدلى به صباح اليوم.

كما نود أن نعرب عن تقديرنا للسيدة فيديريكا موغيريني، على إحاطتها الإعلامية الافتتاحية أمام مجلس الأمن بصفتها الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية. ونغتنم هذه الفرصة لنشيد بسلفها، السيدة كاثرين آشتن، على إسهاماتها في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، لا سيما جهودها الرامية إلى النهوض بتحقيق السلام والأمن في جميع أنحاء العالم.

وتشيد نيجيريا بالدور المحوري الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي بوصفه شريكا رئيسيا للأمم المتحدة ومختلف المنظمات الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين. ونعتقد أن الاتحاد الأوروبي قد أثبت على مر الزمن مستوى عاليا من الالتزام بالنهوض بحقوق الإنسان، والتعاون الإنمائي والمساعدة الإنسانية على الصعيد العالمي. وفيما يتعلق بصون السلم والأمن، قدم الاتحاد الأوروبي إسهامات كبيرة في مختلف المجالات في جميع أنحاء العالم. ففي عام ٢٠١٤، نشر الاتحاد الأوروبي بعثة لحفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى لدعم الاتحاد الأفريقي والقوات الفرنسية الموجودين بالفعل في الميدان. وتشيد نيجيريا بالرجال والنساء الذين خدموا في تلك البعثة، وتثني عليهم لجهودهم في إنجازهم ولايتهم، حتى في ظل ظروف صعبة للغاية. وأسهمت البعثة إلى حد كبير في حماية المدنيين في بانغي والمناطق المحيطة بها.

وفي حالة مالي، وضع الاتحاد الأوروبي في نيسان/أبريل ٢٠١٤، سياسة مشتركة للأمن والدفاع لبعثة منطقة الساحل ومالي، بولاية مبدئية مدتها عامين. والبعثة أحد الجوانب الرئيسية في دعم الاتحاد الأوروبي لمالي. ويشمل ذلك تدريب قوات الأمن في البلد ومساعدة الدولة على استعادة وصون السلطة في الأراضي المالية بأكملها. وتكمل بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي، التي تشارك في إعادة تنظيم قوات مالي العسكرية. وتثني نيجيريا على الاتحاد الأوروبي لمساعدته مالي وتدرك الدور الهام الذي يضطلع به في تعزيز قدرة القوات المسلحة وقوات الأمن في مالي في التصدي للتحديات الأمنية الهائلة في ذلك البلد.

نتفق جميعا في عالم اليوم على أن الإرهاب يشكل أحد أكبر التهديدات للسلم والأمن الدوليين. ومنطقة الساحل هي إحدى المناطق التي ينذر فيها الإرهاب بأبعاد خطيرة. ويعمل الاتحاد الأوروبي، من خلال استراتيجيته لمنطقة الساحل، مع الدول في المنطقة لتعزيز الحكم الرشيد والتماسك الاجتماعي وتوطيد الاستقرار السياسي والأمن. وتشمل الاستراتيجية تمكين التنمية المستدامة، وتهيئة الرخاء ومكافحة التطرف العنيف في منطقة الساحل حتى لا تصبح المنطقة ملاذا آمنا للجماعات الإرهابية. وتشيد نيجيريا بالاتحاد الأوروبي لما يلتزم به من موارد لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، مما يدل على وجود إدراك واضح بأن الإرهاب في أي منطقة في العالم يشكل تهديدا لجميع المناطق، وأن مكافحة الإرهاب هي حقا مسؤولية جماعية تقع على عاتق جميع الدول.

وفي الساحة الأوروبية، كان الاتحاد الأوروبي مساهما رئيسيا في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي يأذن للمنظمات الدولية بإقامة وجود أمني في كوسوفو. واليوم، يضطلع الاتحاد الأوروبي بدور رئيسي في تعزيز سيادة القانون في كوسوفو من خلال بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو المنشأة في عام ٢٠٠٨. ودعمت البعثة أيضا الحوار الهادف إلى تطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا. وتشمل بعض الإنجازات الجديرة بالملاحظة التي اضطلعت بها البعثة في ذلك الصدد، تنفيذ اتفاق حرية التنقل بين كوسوفو وصربيا. ويسمح ذلك الاتفاق للمقيمين في كوسوفو بالسفر بحرية في صربيا ببطاقات الهوية ولوحات ترخيص السيارات الصادرة في كوسوفو. ونعتبر ذلك وسيلة للاتصال الشخصي بين الصرب والكوسوفيين، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تحسين التفاهم بينهما. كما تيسر بعثة الاتحاد الأوروبي إدماج ضباط شرطة صرب كوسوفو في القيادة الشمالية لشرطة كوسوفو.

إن العلاقة الوثيقة بين الأمن والتنمية تجعل من الضروري إيلاء المزيد من الاهتمام للاحتياجات الإنمائية للدول. ففي العديد من البلدان النامية، تعد القيود على الموارد من العقبات الرئيسية أمام تحقيق التنمية. وذلك هو الوقت الذي يصبح فيه الدعم المقدم من المانحين أمرا حيويا. وفيما يتعلق بالتعاون الإنمائي، يقدم الاتحاد الأوروبي أكثر من نصف المساعدة الإنمائية على الصعيد العالمي، مما يجعله أكبر المانحين في العالم. وقد استخدم صندوق التنمية الأوروبي، الذي يقدم عن طريقه الاتحاد الأوروبي المساعدة الإنمائية إلى أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي ومجموعة دول المحيط الهادئ، لدعم البلدان المتلقية في طائفة واسعة من القطاعات، بما في ذلك الزراعة والبيئة، والهياكل الأساسية، والتعليم والصحة. كما يدعم الصندوق تعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد والديمقراطية. ويشمل صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر، الذي يغطي الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠، إجمالي ٣١,٥ بليون يورو. ويمثل ذلك زيادة كبيرة تزيد عن ٢٢,٦ بليون يورو مقدمة في إطار الصندوق العاشر، الذي يغطي الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣. وتقدر نيجيريا الالتزام الثابت للاتحاد الأوروبي بتعزيز التنمية الدولية. ومن خلال ذلك العمل، أحدث الاتحاد الأوروبي تغييرا كبيرا في حياة الملايين من الناس في جميع أرجاء العالم.

ونود أن نؤكد مجددا دعمنا القوي للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بما يتفق مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. إن نموذج الاتحاد الأوروبي نموذج مثالي يظهر كيف يمكن أن يعزز التعاون فيما بين الدول صون السلم والأمن الدوليين. إن ذلك النموذج من التعاون أصبح أكثر إلحاحا في عالمنا اليوم، إذ لم تتجاوز التهديدات والتحديات غير المسبوقة الحدود الوطنية فحسب، بل هي تتجاوز نطاق قدرة أي دولة على التصدي لها بمفردها. وتشير جميع الإسهامات المقدمة حول هذه الطاولة صباح اليوم إلى

تلك الظاهرة الوحيدة: ما من دولة يمكن أن تتصدى بمفردها لمستوى الخطر الموجود في العالم اليوم. وهذه دعوة للعمل الجماعي.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر فرنسا، سيدي الرئيس، على مبادرتكم بعقد هذه الجلسة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. لقد استمعنا باهتمام للإحاطتين الإعلاميتين المقدمتين من الأمين العام بان كي-مون والسيدة فيديريكا موغيريني.

اضطلع الاتحاد الأوروبي، في السنوات الأخيرة بالتعاون مع الأمم المتحدة ومجلس الأمن، بدور نشط في الجهود الرامية إلى معالجة القضايا الإقليمية الساخنة مثل المسألة النووية والنزاعات في الشرق الأوسط ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى وبوروندي، وهو الأمر الذي ترحب به الصين. ونشجع وندعم الاتحاد الأوروبي على مواصلة الاضطلاع بدور بناء في صون السلام والأمن الإقليميين والدوليين. ونأمل أن يقوم الاتحاد الأوروبي، بالتعاون مع الأمم المتحدة ومجلس الأمن، قبل كل شيء باحترام المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، مثل المساواة في السيادة بين الدول وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وأن يلتزم بمعالجة القضايا الساخنة عن طريق الوساطة والمساعي الحميدة.

ثانيا، يجب أن يحترم سيادة البلدان وظروفها الخاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والانخراط في حوار وتبادل وجهات النظر على أساس الاحترام المتبادل والمساواة، والاضطلاع بدور بناء. ثالثا، نأمل أن يستغل ميزته في مجال الموارد لتقديم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية وفقا لاحتياجات البلدان المعنية وعلى أساس احترام الملكية الوطنية، وذلك لتعزيز قدراتها الإنمائية الذاتية من أجل معالجة الأسباب الجذرية للصراعات.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية السبعين لتأسيس الأمم المتحدة وانتصار العالم في الحرب ضد الفاشية. وقد عقد المجلس خلال شهر شباط/فبراير، بمبادرة من الصين، مناقشة مفتوحة بشأن صون السلام والأمن الدوليين (انظر S/PV.7389). ونأمل أن تدفع تلك المناقشة الدول الأعضاء إلى استخلاص الدروس من التاريخ وإلزام نفسها مجددا بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأن تتطلع لاستكشاف سبل فعالة لصون السلم والأمن الدوليين في ظل ظروف متغيرة، وأن تكرس الجهود لبناء نوع جديد من العلاقات الدولية، مع جعل التعاون المفيد لجميع الأطراف في صلبها.

وفي مواجهة التزايد الحالي للتحديات العالمية والإقليمية، ترتبط المصالح الأمنية لجميع البلدان ارتباطا وثيقا. وتقع الأمم المتحدة في صلب الآلية الجماعية الدولية، والاتحاد الأوروبي قوة هامة لصون السلام والاستقرار الدوليين. وتساعد زيادة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي على النهوض بالتعددية وترسيخ وتعزيز آلية الأمن الجماعي على المستوى الدولي.

وكما أشار الرئيس الصيني شي جينبينغ في بيان ألقاه في كلية أوروبا، في بروج ببلجيكا، في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤، فإنه بغض النظر عن تقلبات الوضع الدولي، تدعم الصين دائما عملية التكامل الأوروبي واتحادا أوروبيا موحدا ومستقرا ومزدهرا، يؤدي دورا أكبر في الشؤون الدولية. وستواصل الصين دعم الاتحاد الأوروبي في زيادة تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة فيما يخص الحفاظ على السلام والاستقرار الإقليميين وتعزيز التنمية الاقتصادية، وذلك لاستكمال عمل الأمم المتحدة بشكل فعال.

إن الصين تولى أهمية كبيرة لعلاقاتها مع الاتحاد الأوروبي. وقد قام الرئيس الصيني شي جينبينغ بزيارة ناجحة إلى مقر الاتحاد الأوروبي في العام الماضي، حيث اتفق مع قادة الاتحاد الأوروبي على إقامة شراكات من أجل تحقيق السلام والنمو والإصلاح والحضارة، ووضع خططا هامة لتطوير العلاقات

بين الاتحاد الأوروبي والصين. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الأربعين لإقامة العلاقات بين الصين والاتحاد الأوروبي. والصين على أهبة الاستعداد لمواصلة تعزيز الجهود الرامية إلى تنفيذ التفاهم المشترك الذى توصل إليه قادة كلا الجانبين لتعزيز الإطار الاستراتيجي للتعاون بين الصين والاتحاد الأوروبي صوب عام ٢٠٢٠ وتقوية الاتصالات والتنسيق حول القضايا الرئيسية وتعزيز التطوير المستدام والسليم والمستقر للشراكة الاستراتيجية والعمل معا بغية تقديم إسهامات جديدة من أجل سلام العالم واستقراره وازدهاره.

السيد غومبو (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الوفد الفرنسي على عقد هذه الجلسة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال صون السلم والأمن الدوليين، مع التركيز على الاتحاد الأوروبي. وأود أن أعرب عن امتناني للأمين العام بان كي - مون والسيدة فيديريكا موغيريني، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

يخول ميثاق الأمم المتحدة مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وينص الميثاق في الفصل الثامن على إقامة شراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بهدف الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، ترحب تشاد بالتقدم المحرز من خلال الشراكات المقامة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأوروبي. ونحن نعتقد أن الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي منظمتان متكاملتان وأن التعاون بينهما هو تعاون مثالي.

لقد أحطنا علما بمختلف الأنشطة التي يضطلع بها الاتحاد الأوروبي في جميع أنحاء العالم، ويرد بعضها في البيان الرئاسي S/PRST/2014/4، الصادر في ١٤ شباط/فبراير. وبالنظر إلى الأزمات المتعددة التي تواجه العالم في الوقت الراهن، ولا سيما في أفريقيا، فإننا نحث الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي على تعزيز تعاونهم الثلاثي. وعلينا في أفريقيا، أن نواجه معا الموجة الجديدة من التحديات التي يمثلها الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة المنظمة عبر الوطنية، خاصة في غرب ووسط أفريقيا ومنطقة الساحل والمغرب العربي.

إننا نشجع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي على النظر في سبل تعزيزشراكتهم من أجل منع نشوب الصراعات وتسويتها وإدارتها، وحفظ السلام. ونكرر دعوتنا إلى مواصلة السعي معا إلى تحقيق هدف تخليص أفريقيا من النزاعات المسلحة بحلول عام ٢٠٢٠، وذلك تمشيا مع الإعلان الرسمي الذي اعتمد بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لتأسيس المنظمة السابقة على الاتحاد الأفريقي.

إننا نرحب بإسهامات الاتحاد الأفريقي وجماعاته الاقتصادية الإقليمية، التي أطلقت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، في السودان، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في مالي، وبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونرحب بالدور الهام الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي، لا سيما مرفقه للسلام في أفريقيا، لدعم عمليات الاتحاد الأفريقي.

وحققت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي حلت محل بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، بعض التحسن، على الرغم من استمرار وجود الجماعات المسلحة. غير أننا نشعر بالقلق جراء استمرار أعمال العنف في بانغي والمقاطعات الأخرى، بما في ذلك عمليات القتل، والاحتجاز التعسفي، والعقبات التي تحول دون تقديم المساعدات الإنسانية والاتجار بالمخدرات والاتجار بالأسلحة، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في البلد، والهجمات

التي تستهدف القوات الدولية واختطاف العاملين في المجال الإنساني، بل وحتى أعضاء الحكومة.

ونرحب بالدور الذي تقوم به قوات عملية سانغاري وقوة الاتحاد الأوروبي، فضلا عن إسهامهما في الحفاظ على النظام في بانغي وبعض المقاطعات الأخرى، بما في ذلك تدريب أولى وحدات الشرطة والدرك. غير أن سحب تلك القوات، المخطط له خلال شهر آذار/مارس ٢٠١٥، يمثل مدعاة للقلق لأنه يهدد بتقويض هدف بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، المتمثل في نشر قوات من الجيش والشرطة خارج بانغي لضمان التنظيم السلس للانتخابات.

وعلاوة على ذلك، فإننا ندين الوضع الذي أصبح عليه السكان المدنيون، والذي شهد تحسنا ضئيلا، وكذلك وضع المشردين الذين لا يزالون يعيشون محنة بسبب منع وصول المساعدات الغذائية. وإننا ندعو إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان تمكن الأشخاص المشردين واللاجئين من المشاركة في العملية الانتخابية المقبلة.

وفي مالي، سمحت إرادة الأطراف ودعم المجتمع الدولي وتصميم فريق الوساطة للطرفين بالتوصل إلى اتفاق في الجزائر العاصمة في ١ آذار/مارس، بعد ثمانية أشهر من العمل. ونحن نثني على الجزائر وفريق الوساطة بأكمله على جهودهما. ونعتقد أنه يتعين على جميع الأطراف المعنية توقيع الاتفاق، لأنه يمثل خطوة حاسمة في اتجاه إيجاد حل للخروج من الأزمة.

وعلاوة على ذلك، تدين تشاد بشدة الهجمات الإرهابية التي ارتكبت خلال عطلة نهاية الأسبوع الماضي، بما في ذلك في باماكو، والهجمات ضد مقر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والكائن في كيدال. ونعرب عن تعازينا لأسر الضحايا ولحكومات بلدانهم. ونحن نعتقد أن أعمال العنف تلك كانت تهدف إلى تقويض التوقيع النهائي على الاتفاق، والذي يمكن أن يتيح تنفيذه عودة السلام والاستقرار. وعلى المجتمع الدولي أن يبعث برسالة حازمة وواضحة ليحذّر الذين يعرقلون السلام.

تنوه تشاد بالإسهام النشط لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي خلال عملية محادثات الجزائر وتدعوها إلى الحذر أكثر من أي وقت مضى في التعامل مع الهجمات الإرهابية المحتملة الأخرى على مرافقها وموظفيها. وإننا نطلب من جميع البلدان والمنظمات التي لها تأثير على الأطراف في مالي التي لم تنضم بعد إلى اتفاق ١ آذار/مارس إلى إقناعها بالقيام بذلك في أقرب وقت ممكن لكي يتسنى التوقيع عليه في ٢٨ آذار/مارس كما هو متوقع

وفي الختام، نعرب عن امتناننا للاتحاد الأوروبي على ما يقدمه من إسهامات في صون السلام والأمن في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في الصومال ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى. وندعو الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي لمواصلة تعزيز التعاون الثلاثي فيما بينهم من أجل التصدي لجميع التحديات التي تواجهها أفريقيا. وفي هذا الصدد، فإن الحالة في ليبيا – ومنطقة الساحل بشكل عام –والتهديد الإرهابي الذي تشكله جماعة بوكو حرام والاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة عبر الوطنية، هي أمور ينبغي أن تحظى بالاهتمام الكامل من جانب المجتمع الدولي. ولمواجهة هذه التحديات على نحو أفضل، يجب التركيز بوجه خاص على العلاقة بين التنمية والأمن. وفي هذا الصدد، سيسهم التنفيذ الفعال لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، في رأينا المتواضع، في تحسين الحالة الأمنية على أقل تقدير.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فرنسا.

أرحب ترحيباً حاراً بالسيدة فيديريكا موغيريني، الممثلة السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي

ونائبة رئيس المفوضية الأوروبية. ومن دواعي سروري دائماً أن أرحب في القاعة بممثلة للجهة التي تضطلع بدور رئيسي في الأمن والاستقرار الدوليين، ألا وهي الاتحاد الأوروبي. وأرحب بحضورها هنا للمرة الأولى، كما سبقت الإشارة إليه، منذ تعيينها.

إن الاتحاد الأوروبي شريك رئيسي لمجلس الأمن في التعامل مع معظم الأزمات المعروضة عليه. وقد خاضت السيدة موغيريني في تفاصيل هذا الأمر، ولن أخوض فيها مرة أخرى.

وفي رأينا، إن عمل الاتحاد الأوروبي مكمل لعمل المجلس. وقد ظل الاتحاد الأوروبي قادراً على العمل بحزم في السنوات الأخيرة، وبخاصة في أفريقيا. ورحبنا في المجلس في العام الماضي بعمل الاتحاد الأوروبي في تدريب قوات الأمن المالية، والذي أكمل عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وكلفنا الأوروبيين بعد ذلك بالقيام بالعمل نفسه في جمهورية أفريقيا الوسطى. تم ذلك من خلال نشر القوة التي يقودها الاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى (القوة العسكرية بقيادة الاتحاد الأوروبي في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى)، ابتداءً من ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤، والتي قدمت إسهامات كبيرة في الجهود الرامية إلى توفير الأمن والحماية للمدنيين في بانغي، في دعم مجدد لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، ثم لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ومع انتهاء ولاية بعثة القوة العسكرية بقيادة الاتحاد الأوروبي في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى في هذا الأسبوع، أودّ أن أثني على عمل البعثة، وأسلّط الضوء على استمرار التزام الاتحاد الأوروبي بجمهورية أفريقيا الوسطى، حيث أن بعثة للمساعدة في إصلاح القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى ستتسلم مهامها على الفور. ويبين العمل في جمهورية أفريقيا الوسطى أن الاتحاد الأوروبي يعرف كيفية الانخراط في العمل بفعالية وسرعة، ونشكر الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية على عملها في حشد الشركاء الأوروبيين.

وبالإضافة إلى الانتشار الميداني، فالاتحاد الأوروبي شريك قيّم للأمم المتحدة في إيجاد حلول مستدامة للأزمات الرئيسية التي تهمنا. لذا، ستكون المعركة ضد جماعة بوكو حرام أولوية خلال الأشهر المقبلة.

وبشأن المسألة النووية الإيرانية، نشكر الممثلة السامية على مشاركتها النموذجية مع مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة+٣. ويضطلع الاتحاد الأوروبي بدور حاسم في المحادثات مع إيران بهدف التوصل إلى تسوية شاملة للأزمة. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، ولكننا ملتزمون التزاماً كاملاً بالتوصل إلى حل.

وهذه أيضاً هي الحالة الآن بخصوص الأزمة في أوكرانيا، والتي دخلت مرحلة جديدة بالتوقيع، في ١٢ شباط/فبراير، على مجموعة من التدابير من أجل تنفيذ اتفاقات مينسك. كما أن الاتحاد الأوروبي يشارك مرة أخرى في الجهود الرامية إلى إيجاد حل لهذه الأزمة، بدعم من المجلس من خلال القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥). واسمحوا لي أن أذكر بأن لجوء الاتحاد الأوروبي إلى الجزاءات بشأن هذه المسألة، كما بشأن كثير غيرها، ليس لمعاقبة الأطراف صاحبة المصلحة بل لتشجيعها على المشاركة في حوار. وقد ذكر القادة الأوروبيون في الأسبوع الماضي الصلة بين الجزاءات وتنفيذ مجموعة مينسك تنفيذاً كلياً. ويحشد الاتحاد الأوروبي في الواقع جهوده على المستويات الدبلوماسية والمالية والإنسانية من أجل التسوية السلمية للأزمة في أوكرانيا.

وفي الشرق الأوسط، سيواصل الاتحاد الأوروبي القيام بدوره في إطار المجموعة الرباعية وخارجها كطرف رئيسي يسعى إلى المحافظة على الحل القائم على وجود دولتين في مواجهة استمرار الاستعمار، والإسهام في نهاية المطاف

للتوصل إلى اتفاق سلام. هذه هي الحالة في ليبيا أيضاً، وهي أخطر أزمة في المنطقة الواقعة إلى الجنوب من الاتحاد الأوروبي. ويدعم الاتحاد بنشاط الجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام برناردينو ليون. وأعلم أن السيدة موغيريني تشارك شخصياً في ذلك. وينبغي أن يساعد استئناف الحوار السياسي على التوصل إلى حل شامل، وسيضطلع الاتحاد الأوروبي بدور رئيسي في دعم هذه العملية.

وأخيراً، فإن الاتحاد الأوروبي، وهو مشروع لم يسبق له مثيل في التاريخ، يعمل على تعزيز نظام جديد في المنطقة المجاورة له وما وراءها، وذلك عن طريق إرساء سيادة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان بوصفها عناصر تحقيق السلام والأمن. وقد أوجد الاتحاد الأوروبي، المبني على المثل الأعلى المتمثل في الجمع بين الشعوب بما يتجاوز النزعة القومية، نموذجاً فريداً ذا جاذبية كبيرة.

يواصل ذلك النموذج العمل على دعم السلام والأمن، ولا سيما في البلقان، التي دمرتها الحرب الطويلة بعد تفكك يوغوسلافيا السابقة. يعمل الاتحاد الأوروبي اليوم أكثر من أي وقت مضى من أجل التقارب بين صربيا وكوسوفو، عن طريق التشجيع على الحوار الثنائي وتوفير مكان لهما في بيئة إقليمية سلميّة عادلة تركز على التنمية الجماعية لها. وبعد فترة التوقف الانتخابية في هذين البلدين، نتطلع إلى استئناف حوارهما على أعلى مستوى في ٩ شباط/فبراير بمساعدة الممثلة السامية. ويحدونا وطيد الأمل في تواصل هذه الجهود.

كما أن عملية التطبيع جارية من أجل البوسنة والهرسك، والتي يؤيدها الاتحاد الأوروبي على طريق تحقيق الاستقرار، ولا سيما من خلال عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي. واكتسب التقارب الأوروبي مع البوسنة والهرسك، تحت قيادة السيدة موغيريني، زخماً جديداً. ومن الأهمية للغاية بمكان أن يستأنف البلد مسيرته على طريق الإصلاح بغية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أيضاً في الوقت المناسب.

وحيثما يعمل الاتحاد الأوروبي، فهو يسهم في المثل العليا للسلام والحرية والتقدم البشري التي تجسدها الأمم المتحدة. وبالتالي، فهو شريك لا غنى عنه للأمم المتحدة. وتجلى هذا الدور الخاص قبل أربع سنوات في اتخاذ الجمعية العامة للقرار ٦٥/٢٧٦، والذي تعترف الجمعية فيه بالاتحاد الأوروبي بوصفه شريكاً وصديقاً الأمم المتحدة.

وإذ أعرب عن تمنياتي للسيدة موغيريني بالنجاح في عملها، أود أيضاً أن أؤكد اليوم أن الاتحاد الأوروبي أكثر من مجرد منظمة إقليمية. إنه مشروع تكامل لم يسبق له مثيل في التاريخ، وأحد أركان نظام دولي متسق وفعال.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة للسيدة موغيريني.

السيدة موغيريني (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي للمشاركة في هذه المناقشة، وهو أمر مهم جداً بالنسبة لي شخصياً وبالنسبة للاتحاد الأوروبي. وأؤكد لكم أنني على استعداد، سواء شخصياً أو باسم الاتحاد الأوروبي، للعمل على صون صداقتنا وشراكتنا مع الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، في الأشهر والسنوات المقبلة. وكما ذكرتم، فإن الاتحاد الأوروبي ليس مجرّد منظمة إقليمية، فهو أيضاً أهم عملية تكامل إقليمي في العالم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة موغيريني بحرارة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.